

تأويلك الشعر

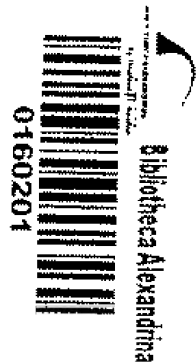
قراءة أدبية في فكرنا النحوي

دكتور مصطفى السعدني

جامعة بنها وجامعة أم القرى

١٩٩٢

توزيع / انتشار
جلال حنزي وشركاه



تأويلات للشعر

قراءة أدبية في فكرنا النحوي

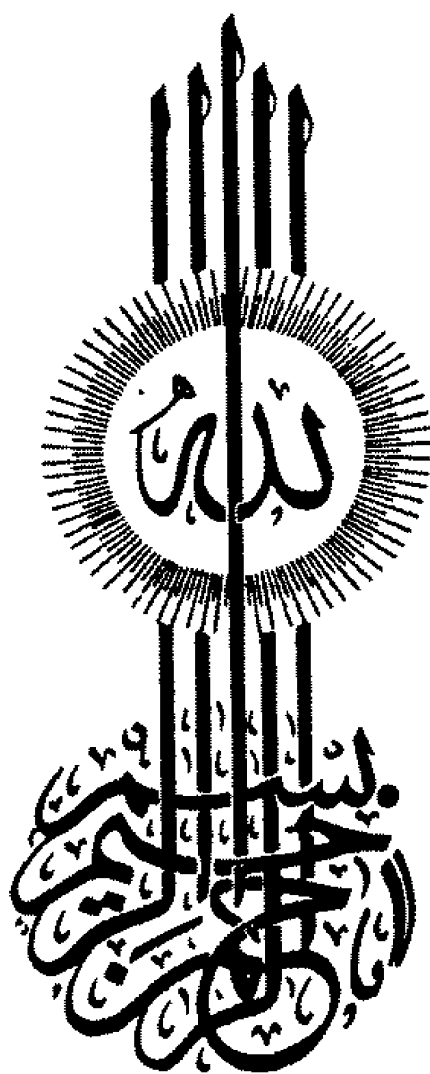


دكتور مصطفى السعدني

جامعة بنها - جامعة أم القرى

١٩٩٢

توزيع المستعارف بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه



كلمة عرفان

تحية ود إلى صديقى وزميل
الباحث الجاد والشاعر الرقيق
الأستاذ الدكتور /شعبان صلاح

مقدمة :

« التأويل » نمطان ، الأول ، خاص بالمبدع حينما يعمل الخيال الخلاّق في ذهنه على فك العناصر الخام التي تشرع في تكوين تجربته الإبداعية لتحويلها إلى عناصر بنائية فعّالة في الصورة الجديدة . و « التأويل » الثاني ، ملكة ذهنية خاصة بالمتلقى ، يتحقق أثرها المادى عن طريق الحدس الذى يسعى لإدراك مغزى العمل الأدبى في شكل طروحات فكرية . وهذا النمط من التأويل ، نشاط حدسى إبداعى مشترك بين كل من المؤلف والقارىء ، يستند فيه الحدس دائماً إلى رصيد المتلقى من الثقافات وتنوعها ، وإلى درجة تيقظه الروحى وأصالة إنفعالاته ، ويساعده في تكون هذه الإستجابة ، حدة النشاط الإبداعى في العملية الفنية وقدرتها على الإشعاع المكافئ والزمانى معاً .

و « التأويلية » (Hermeneutis) منهج نقدى غرنى يتباين مع التفكيكية (Deconstruction) والتناصية (Intertextuality) والبنائية التحليلية (Construction Aanlytical) في إرتباطه بحرية القراءة ، والإعتداد الملحوظ بتعدد التفسيرات الأدبية حتى ليحقق هذا التأويل إبداعات أخرى غير العمل المقروء . ومن ثم ساع للبعض أن يمنهج هذه الطروحات فيما يمكن أن ندخل فيه « علم النفس اللغوى » الذى يهتم بدراسة كيف تطفو نوايا المتكلم وقصده على سطح الرسالة الأدبية ، كما يدرس طريقة المتقبل في تأويل هذه الإشارات اللغوية ، و « علم النفس الأدبى » الذى يعتبر النص الأدبى وثيقة نفسية يؤدى دور المظهر من المكبوت المتسلط على ذات المبدع ليكون بذلك متنفساً يتخلص به الأديب من عقده ، أو رغباته المكبوتة .

وهكذا يتنوع « التأويل » حسب تنوع المعارف الإنسانية ، ويبقى الهدف الأساسى لهذا النشاط الذهنى واحداً ، هو التوصل إلى فهم معادل للإبداع بإعتباره رمزاً فنياً موازياً لعالم من المشاعر الخاصة ذات الثقافات الفريدة .

و « التأويل » النحوى للشعر واحد من هذه النشاطات ، يتسم بالموضوعية ، لأنه يختار المسافة ، فيما بين القاعدة الأصل وما يتفرع عنها ، أو يخرج عليها ، ويتصف بالذاتية لأنه يرتبط بنوايا كل من المبدع والقارئ ، فى إطار التنوع الثقافى ، والتغيرات العاطفية .

و « التأويل » رغم أنه خاصّة التفكير البشرى ، ليس طارئاً على فكرنا ، ولا وافداً على تراثنا ، بل هو خاصّة ذاتية نمت فى أحضان العلوم العربية ، وأخذ أبعاده كمصطلح فى الإستعمال اللغوى .

ولعل لإحتفال علمائنا القدامى بقصد المتكلم ونواياه شأنهم فى ذلك شأن المعنيين بعلم النفس اللغوى ، كان الدافع الأول الذى أكسب هذا المصطلح ثراءه على مستوى كل من التفسير القرآنى ، وعلم الأصول ، والتفكير النحوى ، والعلة فى ذلك « أن الحقيقة تابعة لقصد المتكلم وإرادته ، وهذه الدلالة لا تختلف ، والإضافة تابعة لفهم السامع وإدراكه ، وجودة فكره وقريحته ، وصفاء ذهنه ، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف إختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين فى ذلك »^(١) ولعل فى كلام ابن القيم ما تحمله عبارة الجاحظ فى إقتصاد « وإنما الدلالة فى بنية الكلام نفسه ، مصورة الكلام هو الإرادة وهو القصد »^(٢) ولقد فطن ابن الأثير إلى أن النشاط التأويلى لا يتجلى فى البنية السطحية . يقول : « فالمعنى المحمول على ظاهره لا يقع فى

(١) ابن القيم — إعلام الموقعين — إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ط ٣٠٥ .

(٢) الجاحظ — الحيوان — تحقيق عبد السلام هارون ج ١ الحلبي — القاهرة ١٨٠/١

تفسيره خلاف ، والمعنى المدلول عن ظاهره إلى التأويل يقع فيه خلاف ، إذ باب التأويل غير محصور ، والعلماء متفاوتون في هذا ، فإنه يأخذ بعضهم وجهاً ضعيفاً من التأويل فيكسوه بعبارة قوة تميزه عن غيره من الوجوه القوية فإن السيف بضاربه «^(١)» .

وفي هذا العمل ، سنتناول بمشيئة الله — التأويل النحوى في الشعر ، والشعر بالذات ، لما تتميز به لغته من المرونة في تشكيلها حسب الشعور واللاشعور والمعنى المصاحب لهما . والمعنى في الشعر منوط دائماً بقصد الشاعر الذى لا تبثه الإشارات اللغوية للقراءة المباشرة ، ولا يسلم قيادة للقارئ إلا بعد ضرب من الصبر والتأويل .

ولقد تأطرت هذه المحاولة بقسمين :

الأول ، لتحديد مفهوم المصطلح ومعناه في بيئات اللغويين والأصوليين والمفسرين والنحاة ، واتماس العلاقة بين القصد والتأويل للتوصل إلى أن التأويل النحوى سمة الشعر الخاصة .

والقسم الثانى ، خاص بالإجراء النحوى للتأويل من خلال الحمل على المعنى ، للوصول إلى إستخلاص السمات الفلسفية لهذا النشاط في ضوء الخيال الأدبى .

هذا وبالله التوفيق .

مصطفى تيس السعدنى
مكة المكرمة

(١) ابن الأثير — المثل السائر — تحقيق د . الحوفى و د . طبانة — هيئة مصر — القاهرة ١٩٥٩ — ٧٤/١

القسم الأول

المفهوم والمعنى

سئل الخليل بن أحمد رحمه الله عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علل ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة فما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست ، وإن تكن هناك علة له فمَنكَلِي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا كذا سنحت له وحضرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك .

فإن سُمِحَ لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها . (الإيضاح للزجاجي ص ٦٩) .

المعنى اللغوي للتأويل

« التأويل » يطلق أساساً على نوع من النبات . قال الفيروزا بادی : « التأويل بقلة طيبة الريح »^(١) وفي اللغة يطلق « التأويل » على المآل والرجوع ، والعاقبة ، والتفسير والوضوح والتدبير والتقدير . قال الأزهری : « إن الأول بمعنى الرجوع ، من آل يؤول أولاً ... ويقال : طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع »^(٢) وذكر الزبيدي أن معناه « أوله إليه ، تأويلاً : أرجعه ، وأول الله عليك ضألتك ردّ ورجع »^(٣) وقال ابن منظور : « أول إليه الشيء : رجمه »^(٤) وقال الزمخشري :

« لا تعول على الحسب تعويلاً ، فتقوى الله أحسن تأويلاً ، أي عاقبة »^(٥) وفي اللسان أيضاً « يُقال ألت الشيء أوّله : إذا جمعته وأصلحته ... وقال بعض : أول الله عليك أمرك إذا جمعه ، وإذا دعوا عليه قالوا : لا أول الله عليك شملك »^(٦) كما يعنى التأويل فيه أيضاً التحرى والطلب « تأولت في فلان الأجر إذا تحرّيته وطلبتة »^(٧) وقال الزمخشري : « تأملتة فتأولت فيه الخير ، أي توسمته وتحرّيته »^(٨) وذكر

-
- (١) الفيروز آبادی — القاموس المحیط — دار الفكر — بيروت — ٣٣١/٣ .
 (٢) الأزهری — تهذيب اللغة — تحقيق إبراهيم الأبياري — دار الكتاب العرب ١٩٦٧ — ٤٣٧/١٥ — ٤٣٨ .
 (٣) الزبيدي — تاج العروس — منشورات دار مكتبة الحياة بيروت الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ — ٢١٥/٧ .
 (٤) ابن منظور — لسان العرب — دار صادر بيروت ١٩٥٦ — ٣٢/١١ .
 (٥) الزمخشري — أساس البلاغة — كتاب الشعب ، ١٩٦٠ — ٢٥/١ .
 (٦) اللسان ٣٣/١١ .
 (٧) اللسان ٣٣/١١ .
 (٨) أساس البلاغة ٥٢/١ .

الأزهري « قال الليث : التأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه »^(١) وقال ابن منظور : « أوله وتأويله : فسرّه »^(٢) وفي الصحاح « التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء »^(٣) وفي اللسان « أول الكلام وتأوله : دبره وقدره »^(٤) .

و « التأويل » من حيث الإشتقاق فيه قولان :

الأول : أنه من : آل يؤول أولاً ومآلاً ، أى : عاد ورجع ويقال . أول الكلام تأويلاً ، وتأوله : دبره وقدره وفسرّه . وقيل إن أصله من المأل ، وهو العاقبة والمصير .

الثاني : أنه مشتق من الإيالة ، وهى السياسة ، فكأن المؤول للكلام يسوسه ويضعه موضعه ، وتقول العرب : قد ألنا وإيل علينا أى : سئنا وسيس علينا أى : ساسنا غيرنا^(٥) .

(١) تهذيب اللغة ١٥ / ٤٥٨ .

(٢) لسان العرب ١١ / ٣٣ .

(٣) الجوهري — الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية — تحقيق أحمد عبد الغفور عطار — دار العلم للسلالين — الطبعة الثالثة ١٩٧٩ — ٤ / ١٦٢٣ .

(٤) اللسان ١١ / ٣٣ وراجع تاج العروس ٧ / ٢١٥ .

(٥) انظر : لسان العرب ، تاج العروس ، تهذيب اللغة (أول) ودائرة المعارف الاسلامية — الترجمة العربية ٤ / ٥٢٣ .

التأويل عند الأصوليين

الأصوليون هم المشتغلون بالأحكام الشرعية أو القواعد التي يتوصل بها إلى تقرير الحكم الشرعي من الأدلة^(١) . ويعرف الآمدى التأويل بأنه « حمل للفظ على غير مدلوله الظاهر منه ، مع إحتال له بدليل يعضده »^(٢) والتأويل في الشرع عند الجرجاني هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقاً للكتاب والسنة^(٣) . فالتعريفان يتضمنان أن للألفاظ ظاهراً وباطناً . روى عن رسول الله ﷺ « يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم »^(٤) .

وبينا يعمل أصحاب الظاهر بمقتضى اللفظ دونما إيغال في جوانباته ، يغوص الأصوليون من غير أصحاب الظاهر وراء المقاصد ، فالنظر في اللفظة المفردة لا يفيد إنما لا يريد أن يوضع في الإعتبار التطور الدلالي للألفاظ في سياقاتها المتعددة مع مراعاة قصد المشرع لتحقيق أهداف الشريعة ، وهذا هو المدخل التأويلي الأصولي « وكانت مهمة التأويل في بادئ الأمر هي التوفيق بين النصوص التي تجمع في ظاهرها بين الاختلاف والتعارض مما أشار الإمام الشافعي إلى شيء منه في رسالته عن الكلام عن الحديث »^(٥) . قال الإمام الشافعي : « أصل

(١) انظر : دائرة المعارف الإسلامية . إعداد ابراهيم خورشيد وآخرين — طبعة الشعب ، القاهرة ١٩٣٣ — ٤٨٢/٣ مادة (أصول) .

(٢) الآمدى — الإحكام في أصول الأحكام — المعارف بمصر ١٩١٤ — ١٩٩/٢ .

(٣) الجرجاني — التعريفات — ٣٤ .

(٤) الإمام الرازي — التفسير الكبير — العامرية الشرقية بالقاهرة ١٣٠٨ هـ ٢٤٤/٦ .

(٥) د . أحمد السيد — التصور اللغوي عند الأصوليين — دار المعرفة بالجامعة الاسكندرية ١١٧ .

ما نبني نحن وأنعم عليه ، أن الأحاديث إذا اختلفت لم تذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركناه (قال) وما ذلك السبب ؟ قلت : أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله تعالى فإذا (كان) أشبه بكتاب الله كانت فيه الحجة .. فإن لم يكن فيه نص كتاب كان أولاهما بنا الأثبت منهما ، وذلك أن يكون من رواه أعرف إسناداً ، وأشهر بالعلم وأحفظ ، أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر ، والذي تركناه من وجه فيكون الأكثر أولى بالحفظ من الأقل أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل أو أشبه بما سواهما من سنن رسول الله ، وأولى مما يعرف أهل العلم ، أو أوضح في القياس والذي عليه الأكثر من الصحابة »^(١) .

ولكن التأويل ليس مباحاً للأصولي إلا لمقتضى وبأدلة تؤهله للقبول ، قال الإمام الغزالي : « ... وليس كل تأويل مقبولاً بوسيلة كل دليل ، بل ذلك يختلف ولا يدخل تحت ضبط »^(٢) . وقد أشار الشافعي إلى الشروط التي تتوفر فيمن يقيس ويؤول توخياً للضبط ، يقول : « ولا يقيس إلا من جمع الآلة التي له القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب الله ، فرضه ، وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه ، وعامة ، وخاصة ، وإرشاده . ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ، فإذا لم يجد سنة في إجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماع في القياس ، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما نص قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلافهم ، ولسان العرب ، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين

(١) الشافعي — الرسالة — تحقيق أحمد شاكر — الخليلي بالقاهرة ١٩٤٠ — ٤١

(٢) الغزالي — المستصفى من علوم أصول الدين — الأميرة بالقاهرة ١٣٧٢ — ٣٨٦/١

المشتبه ولا يعمل بالقول به دون تثبت»^(١) . فالقياس في نص الشافعي قرين الاجتهاد الذى هو مرادف التأويل أو أحد مظاهره التى يتوصل بها الأصولى إلى المضامين الشرعية إذا ما كانت غير ظاهرة في اللفظ .

وقد استقر الأصوليون على شروط في قبول التأويل هى :

— أن يكون التأويل موافقاً لوضع اللغة أو عرف الاستعمال ، ومقصد الشارع .

— أن يقوم دليل على أن ما انصرف إليه اللفظ هو المعنى المراد مما يمكن جملة عليه .

— إذا كان التأويل بالقياس فلا بد أن يكون القياس جلياً لا خفياً^(٢) .

ويذهب الراغب الأصفهاني إلى أن التأويل الأصولى نوعان : « مستكره ومنقاد ، فالمستكره ما يستبشع إذا سُر (محض) بالحجة .. ، والمنقاد من التأويل ما لا يمرض فيه للبشاعة .. وقد يقع الخلاف فيه بين الراسخين في العلم »^(٣) وفي هذا الإطار جاءت تقسيمات الأصوليين للتأويل في ثلاثة :

— تأويل قريب : وهو ما يمكن الوصول إليه بأقل مرجح .

— تأويل بعيد : وهو ما يحتاج إلى مرجح قوى حتى يمكن التوازن بين بعد الاحتمال وقوة الدليل .

— تأويل متعذر : وهو ما لا يحتمله اللفظ ويتعذر ترجيحه ، وهذا غير مقبول .

(١) الرسالة ٥٠٩ .

(٢) راجع : الإحكام للآمدي ١٩٩/ ٢ والتصور اللغوى ١٢٠ .

(٣) الراغب الأصفهاني — مقدمة التفسير (ملحقة بكتاب تنزيه القرآن عن المطاعن) : مطبعة الجمالية بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٢٩ هـ — ٤٠٣ .

التأويل عند المفسرين

في القرآن الكريم نصوص لا يصح أن تحمل على الظاهر وإلا فسد المعنى ، ولهذا فلا بد من التأويل كما في قوله تعالى : « ثم استوى على العرش تعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم »^(١) والتفسير عند القرطبي : « ... وقد جمع في هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (وهو معكم) والأخذ بالظاهرين تناقض فدل على أنه لا بد من التأويل ، والإعراض عن التأويل إقرار بالتناقض »^(٢) ، والآية محمولة على حذف مضاف (وعمله معكم) قال الثوري : المعنى علمه معكم ، وهذه آية أجمعت الأمة على هذا التأويل فيها وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات ، وهي حجة على من منع التأويل في غيرها ومما يجرى مجراها من استحالة الحمل على الظاهر ... »^(٣) .

ولقد وردت كلمة (التأويل) في القرآن عدة مرات ، حصرها الإمام بن تيمية في سبع سور ، واستعملت في بعض السور أكثر من مرة ، وقد فُسِّر في كل تلك الآيات : بأنه الأمر العلمي الذي يقع في المال — فمثلاً قوله تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) معناه : ولما يأتهم ما يترتب على تكذيبهم من جزاء^(٤) .

(١) الخديد ٤ .

(٢) القرطبي — تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) عن طبعة دار الكتاب المصرية ، الطبعة الثالثة ، دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م — ١٧ / ٢٣٧

(٣) أبو حيان النحوي — البحر المحيط — مطابع ومكتبة النصر الحديثة بالرياض ٢١٧/ ٨ .

(٤) د محمد عيد — أصول النحو العربي — عالم الكتاب بالقاهرة ١٩٧٣ م — ١٨٦

كما ورد بمعنى العاقبة في قوله تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » (١) ومعنى أحسن تأويلاً أى أحسن عاقبة ومآلاً (٢) ، كما ذكر ابن تيمية في (صريح المعقول لصحيح المنقول) أن لفظ التأويل في القرآن يُراد به ما يشول الأمر إليه وإن كان موافقاً لمداول اللفظ ومفهوماً في الظاهر ، ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه وإن كان موافقاً له ، وذكر أن هذا هو اصطلاح المفسرين المتقدمين كمجاهد وغيره . وذكر أنه يراد به أيضاً صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتضيه بذلك ، وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى يوجد في كلام بعض المتأخرين ، أما الصحابة والتابعون لهم وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة فلا يخصصون لفظ التأويل بهذا المعنى ، ونجده أحياناً يسمّى من يلجأ إلى التأويل بالمعنى الثانى لتأييد ما يذهب إليه من إراء بأهل التأويل (٣) .

وورد لفظ (التأويل) بمعنى التفسير والبيان في قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم » (٤) وروى عن ابن عمر أن النبي ﷺ دعا ابن عباس ، فمسح رأسه وتفل في فيه ، وقال اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل ، وكان ابن عباس يقول وهو يقرأ هذه الآية : « أنا ممن يعلم تفسيره وبيانه » (٥) .

والتأويل الذى ينسبه عبد الله بن عباس لنفسه بمعنى التفسير وقد

(١) سورة النساء ٥٩ .

(٢) ابن كثير — تفسير القرآن العظيم — دار المعرفة — بيروت ١٣٨٨ — ١٩٦٩ — ٥١٨/١

(٣) راجع ابن تيمية — مهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية — المطبعة الأميرية ببولاق

١٣٢١ هـ ٥/١ .

(٤) سورة آل عمران ٧ .

(٥) د . محمود خفاجى — في العقيدة الإسلامية والاعتزال ١٣٣٩ — ١٩٧٩ م — ٧٢/١ .

استعمل بهذا المعنى في طبقة الصحابة والتابعين وطبقة بعدهما حتى سمي به ابن جرير الطبري كتابه (جامع البيان في تفسير القرآن) كما تضمنت موضوعات بعض كتب التفسير هذا المعنى منها (تفسير مشكل إعراب القرآن لابن قرار) (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) (المعروف بتفسير البيضاوي) (تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة) (جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري) ، يقول القرطبي : « والتأويل بمعنى التفسير كقولك تأويل هذه الكلمة على كذا ، ويكون بمعنى ما يقول الأمر إليه ، وإشتقاقه من آل الأمر إلى كذا يقول إليه ، أي : صار وأولته تأويلاً ، أي صيرته ، وقد حدّه بعض الفقهاء فقالوا : هو إبداء احتمال في اللفظ مقصود بدليل خارج عنه ، فالتفسير بيان اللفظ كقوله : « لا ريب فيه »^(١) أي : لا شك ، وأصله من (الفسر) وهو البيان ، يقال : فسرتُ الشيء (مخففاً) أفسرُ ، (بالكسر) فسراً ، والتأويل بيان المعنى كقوله : لا شك فيه عند المؤمنين^(٢) ولكنه ثمة فرق بين التأويل والتفسير كمصطلحين تنبه إليه بعض علماء التفسير ، فلقد رأى الراغب الأصفهاني في كتابه (المفردات في غريب القرآن) أن التفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وعربها وفيما يختص بالتأويل ولهذا يقال تفسير الرؤيا وتأويلها غير أن إطلاق التفسير على المعنيين لا ينفي أن أكثر استعمال التفسير يكون في الألفاظ وأكثر استعمال التأويل في المعاني ، وأن أكثر استعمال التأويل في الكتب الإلهية ، أما التفسير ففي غيرها^(٣) . غير أن المؤول يعلم ذهنه بالتفكير والاستنباط ، والمفسر يركن إلى النقل

(١) سورة البقرة ٢ .

(٢) تفسير القرطبي : ١٥/ ٤ - ١٦ .

(٣) انظر : الزركشي - البرهان في علوم القرآن تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ١٤٩/ ٢ - والأصفهاني - المفردات في غريب القرآن - تحقيق سيد كيلاني - الحلبي وأولاده ١٩٦١ مادة (فسر) .

والتسليم بكلام السابقين يقول الزركشى : « والرابع ما يرجع إلى اجتهد العلماء ، وهو الذى يغلب عليه إطلاق التأويل : وهو صرف اللفظ إلى ما يقول إليه ، فالمفسر ناقل والمؤول مستنبط ... »^(١) ولأن التأويل يعنى بالباطن فهو قرين المجاز أو مرادفه فى الإخبار عن القصد وبيان المعنى المراد فى حين يقتصر التفسير على بيان الحقيقة اللفظية أو بلغة أى طالب التغلبى إخبار عن دليل المراد^(٢) وعند الماترىدى أن التفسير هو القطع بأن أمر الله تعالى كذا ، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع ، وقيل إن التفسير ما يتعلق بالرواية ، والتأويل ما يتعلق بالدراية^(٣) . أو أن التفسير — كما هو عند أى نصر^(٤) القشيرى — مقصور على السماع والتأويل على الاستنباط . وخلاصة الأمر فى تحديد المفهوم ووظيفته هو ما يطالعنا به كل من البغوى والكواشى فى كونه يصرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها مخالف للكتاب والسنة^(٥) . ولقد أدى التسامح فى التأويل إلى أن وجدت كل فرقة من الفرق الإسلامية مبتغاها فى تحريف النصوص التى تؤيد مذهبها وإعتقادها ، وعلى سبيل المثال فإن فرقة « الباطنية » من الشيعة التى تنتسب إلى « اسماعيل ابن جعفر الصادق » قد ظهرت فى القرن الثانى من الهجرة ، وقد سموا بذلك — فى أحد الأقول — « لقولهم : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل تنزيل تأويلاً » وقد أولوا كثيراً من آيات القرآن الكريم بما يوافق مذهبهم فى الإمامة ومبادئهم فى الرجعة والتقية

(١) البرهان فى علوم القرآن — ١٦٦/٢ .

(٢) راجع : أحمد بن مصطفى — مفتاح السعادة تحقيق كامل بكري وآخر دار الكتب الحديثة — ٥٧٣/٢ .

(٣) راجع : الماترىدى — تأويلات أهل السنة — تحقيق إبراهيم عوضين وآخر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٧١ — ٢٤/١ .

(٤) انظر : البحر المحيط — ٣٨٤/٢ .

(٥) انظر : مفتاح السعادة — ٥٧٣/٢ .

وغيرهما ، وقد استعملوا التأويل بمعناه الذى حدث بعد ابن جرير الطبرى ، وكان ذلك فى وقت متقدم نسبيا ، لأنهم قالوا : إن أحدا لم يفهم القرآن فى وقت التنزيل ولا بعده وإن الله وعد بتأويله ، فلا بد من انتظار من يبعثه الله تعالى بهذا التأويل !! لكنهم لم ينتظروا ، بل أولوا وحملوا الكلام ما لا يطيق^(١) . كما اتجهت بعض الفرق الإسلامية الأخرى إلى تأويل بعض الآيات القرآنية التى لا تتفق ومعتقداتهم منه قوله تعالى : « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى وَمَنْ يُضِلُّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ »^(٢) . والآية فى ظاهرها تعنى أن الله خالق الهداية والضلال وإلى هذا يذهب أهل السنة ، فى حين يأخذ المعتزلة بالتأويل على تقدير حذف (مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَيَقْبَلُ وَيَهْتَدِ) فهو المهتدى ، ومن يضل بأن لم يقبل فهو الخاسر^(٣) .

(١) أصول النحو العربى ١٨٤

(٢) سورة الأعراف ١٧٨ .

(٣) راجع : البحر المحيط ٤٢٦/٤ .

التأويل عند النحاة

ذكر المشتغلون بالنحو أن « التأويل » كمبحث نظري لم يرد في كتب النحاة ، وإن كانت نتائجها المادية ، قد ملأت صفحاتها كأسلوب يعالج به ما خرج عن القاعدة من مسائل فرعية قال أبو حيان في دخول ربما على الفعل المضارع : « ولما كانت (رب) عند الأكثرية لا تدخل على مستقبل تأولوا » يود « في معنى « ودّ » وذكر ابن هشام في تقدم معمول اسم الفعل عليه « لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافا للكسائي وأما « كتاب الله عليكم » وقوله « أيها المانح دلوى دونكما فمؤولان »^(٢) ويقول الأشموني عند حذف الفاعل : « كونه عمدة لا يجوز حذفه ، لأن الفاعل وفعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه نحو قوله :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضياً وأوله الجمهور على التقدير فيه « فإن كان هو »^(٣) . وقال السيوطى بصدد حديثه عن عطف الإنشاء على الخبر « منعه البيانىون وابن مالك ، وجوزّه الصفار وجماعة ، واستدعوا بقوله تعالى : « وبشر الذين آمنوا وبشر المؤمنين » والمانعون أولوا ذلك »^(٤) وجعل أبو البركات بن الأنبارى التأويل وجهاً رابعاً من أوجه الاعتراض على المتن قال :

(١) البحر المحيط ٤٧٦/٣ .

(٢) ابن هشام — شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب — المكتبة التجارية الكبرى مصر — ١٩٢٢ .

(٣) الأشموني — شرح الأشموني على ألفية ابن مالك — دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٤ — ١٣٩٤ — الطبعة الثالثة ١٠٢/٢ — ١٠٤ .

(٤) السيوطى — مع الفواص — تحقيق عبد السلام هارون دار البحوث العلمية ، بيروت ١/١١ .

« والرابع التأويل ، مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك
صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر :

وَمِمَّنْ وَلِدُوا عِيسَى رُذُو الطُّولِ وَذُو الْقُرْصِ

فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فدل على جوازه . فيقول
البصري : إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى
كثير في كلامهم ... »^(١) .

فالتأويل كتطبيق عملي فاعله هو الملكة الذهنية الوقادة وهو ^١ لما
صدق الذي ينطبق على الموضوع نفسه وهو ناتج وعي النحو بالمفارق
التي تباعد بين المتفق عليه أصلاً أو وضعاً والخارج على الأصول
نفسها ، ولقد روى السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل : قال
أبو حيان : « التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء
يخالف الجادة فيتأول »^(٢) والجادة — فيما أرى — هي قوانين النحو
وأحكامه أو قواعده . بهذا يكون التأويل هو « صرف الكلام عن
ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير ونذير وأن النحاة قد أولوا الكلام
وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه »^(٣) ولهذا غدا
« يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة
بين النصوص والقواعد »^(٤) .

إذن ، التأويل — كما ورد عند النحاة — تقنية يلجأ إليها للتوفيق بين
القاعدة والمثال ، وحينما يستعصى التأويل يدرك النحاة أنه لا مناص من

(١) ابن الأنباري — الإنصاف في مسائل الخلاف ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦١ — ١٣٨٠ —
١/٢ — ٥ .

(٢) السيوطي — الاقتراح في علم أصول النحو — مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٦ — ١٩٧٦ بتحقيق
أحمد قاسم ٧٥ .

(٣) أصول النحو العربي ١٨٥ .

(٤) د . علي أبو المكارم — أصول التفكير الحوي — منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٧٣ — ٢٦٢ .

تلحين القارئ والحكم على القراءة بالشذوذ ومن ذلك قراءة أفى الحسن وأبى حيو الشاذة : « قالوا سمعان تظاهرا »^(١) بالتاء وتشديد الظاء ، ولما كان الفعل ماضيا والتشديد في المضارع اعتبرها ابن خالويه لحنا ، في حين ذكر أبو الفضل الرازي أنه لا يعرف وَجْهَهُ بينما هي عند أبى حيان محمولة على حذف نون المضارع والأصل : تتظاهران ، فأدغمت الظاء^(٢) . ويحتمل لمن يتابع سيبويه أن ليس في اللغة معمول لا يحذف وحتى الجملة تحذف ... وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب ..^(٣) ولقد ترعرع التأويل في الحقل النحوى ونما في ضياع المبرد وابن جنى والزنجشري وحتى أبى حيان النحوى ، يقول المبرد وقد تبع سيبويه في حمل النص القرآنى على غير ظاهره : « وأعلم أن ههنا حروفا تنصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ، وإنما (أن) ، وهذه الحروف عوض فيها ودالة عليها . فمن هذه الحروف : الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة »^(٤) .

ولقد ارتبط التأويل بالبصريين أكثر من غيرهم ، صرح السيوطى أن لا بن مالك في النحو « طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر .. »^(٥) ويردد الدكتور إبراهيم أنيس القول نفسه : « كان البصريون من اللغويين أهل منطق وفلسفة لغوية أو اجتهد في اللغة يستنبطون ويؤوّلون ويخرّجون

(١) سورة القصص ٤٨ .

(٢) انظر : البحر المحيط : ١٢٤/ ٧ وراجع أمثلة أخرى في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات .

(٣) د . شوق ضيف - المدارس النحوية - دار المعارف بمصر - ٧٥ .

(٤) المبرد - المختضب - تحقيق عضمة . القاهرة ٢٨٨ هـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة

إحياء التراث الإسلامى ٦/ ٢ - ٧ .

(٥) الاقتراح ٢٠٨ .

ويعللون ويضعون الأحكام على حسب اجتهدهم في بعض الأحيان .. «^(١) وهو ما رددته الدكتور مهدى الخزومي « ولما لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون ، فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصى عليهم إندارجها في أحكامهم العامة لجئوا إلى التأويل ، والتأويل البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة .. «^(٢) .

وأيا كان الحكم على هذا الأسلوب من قبل النحاة المحدثين فهو سمة البصريين وخاصة منهجية لديهم شاعت في مؤلفاتهم ، وحلت كثيراً من مشاكلهم ، ولها مرادفات أخرى تؤدي معناها منها : التخريج « فتلخص في تخريج قوله (لا تُصَيِّن)^(٣) أقوال .. «^(٤) و « هي تخريجات ضعيفة ينبغي أن يُنزَّه القرآن عنها .. «^(٥) . والحمل : وهي لفظة شائعة في كتاب سيويه يقول : « فليس في هذه الأسماء في هذا الموضوع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (إلا) لأنها بعد (إلا) محمولة على ما يجر ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (إلا) ... «^(٦) . والتقدير . ورد في البحر المحيط أنه « لا حاجة إلى هذا التقدير إذ الجملة مستقلة في الإخبار بدونه «^(٧) . « فإنَّ الاعتقادات والتقديرات تفسدها تارة وتصلحها أخرى .. «^(٨) . والتوجيه ورد في البحر المحيط : « ولا يسوغ إنكار

(١) د . ابراهيم أنيس — من أسرار اللغة — الأملح المصرية — ط (٥) — ٢٤ .

(٢) د . مهدى الخزومي — مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو — مصطفى الياحي الحلبي — ٤٦ .

(٣) الأنفال ٢٥ .

(٤) البحر المحيط ٤ / ٤٣٢ .

(٥) السوطي — الأشياء والنظائر — تحقيق عبد الرؤوف سعد — مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ — ١٩٧٥ م — ٤ / ٦٧ .

(٦) سيويه — الكتاب — طبعة المطبعة الأميرية ببولاق — ١ / ٣٦٠ .

(٧) البحر المحيط ٢ / ١٩٠ .

(٨) ابن يعيش — شرح المفصل إدارة الطاعة المنيرة — ٢ / ١٠١ .

هذه القراءة ولها التوجيه الجيد في العربية ، وجهت على أنه مبتدأ
مخوف الخبر .. « (١) أو الوجه : » زعم عثمان أن الآية تحتل وجهين
غير ما قاله « (٢) .

(١) البحر المحيط ١٩٠/٤ .
(٢) شرح المفصل ٣٤/٣ ، ٢٢/٧ .

كيف انتقل التأويل إلى النحو

- ولقد كان لنشأة « التأويل في النحو » مصدران .
- البيئة الفكرية والعقائدية التي قعد فيها للنحو .
- طبيعة اللغة العربية الذاتية .

المصدر الأول :

لعله أصبح من الواضح الآن أن فكرة التأويل النحوى كان لها جذور في الواقع الفكرى والعقائدى فى القرنين الثانى والثالث الهجريين .

فبيئة المتكلمين عرفته طريقة للتعامل مع المعتقدات خاصة المعتزلة منهم ، وقد كانت مذاهبهم لا تتمشى مع ظاهر النصوص القرآنية فصرفوها عن ظاهرها ، وأشاعوا بذلك جو التأويل الذى ارتكز عليه علم الكلام ، ونشأت عن ذلك أفكار كثيرة تتعلق باللغة أكثر مما تتعلق بالمسائل الخلافية فى المعتقدات ، وأصبح الاستنتاج البعيد ينطوى على مهارة خاصة يتفوق بها هؤلاء المعتزلة على خصومهم . ولقد تبع ذلك — بفضل مهارة المعتزلة وذكاءهم — أن آمنت العقول بمرونة اللغة وأنها أداة تعبر عن التفوق والانتصار بما تملكه من قدرة على التشكل مع الفكر الخاص ، وكان لهذا الجو الجدلى أثره المباشر على استقطاب شريحة من فكر النحاة تنمو فيها فكرة التأويل وتتطور ، وفكر سيبويه إمام نحاة البصرة أحد هذه المفاعلات .

ولقد كان من البديهي بناء على ما شاع من هذه المعانى أن يفترض

د . مصطفى ناصف « ... أن المعانى التى لتجأ إليها سيبويه لوصف تراكييب العربية متأثرة بوجه من الوجوه بطائفة من مشكلات الثقافة التى تحيط به ، وأخص هذه المشكلات ما يتعلق بالجدل حول المعتقدات »^(١) وكان أن وجدنا فى « الكتاب » وسائر مؤلفات نخاة البصرة خاصة ، شيوع تأويل التراكييب والأساليب .

كما تأثر التأويل النحوى بتأويل المفسرين من جهتين هما : الباحثون فى النحو وطريقة تناول فى التأويل .

« فمن نخاة القرن الثانى الهجرى « أبو جعفر الرؤاسى محمد بن الحسن بن أبى سارة » وهو من أعيان الشيعة الباطنية وكان أستاذا للكسائى والفراء ومعاصرا للخليل بن أحمد ، وقد ألف كتابا فى النحو اسمه (الفيصل) وقال : بعث إلى الخليل يطلب كتابى ، فبعثته إليه فقرأه ، ويعلق السيوطى على ذلك بقوله « فكل ما فى كتاب سيبويه (وقال الكوفى كذا) فإنما عنى به الرؤاسى هذا . فهذا أحد أئمة الباطنية ، وقد عرفه وتأثر به أربعة من أئمة النحو « الخليل وسيبويه والكسائى والفراء »^(٢) .

كذلك من نخاة القرن الثالث وأوائل القرن الرابع محمد بن بحر الأصفهاني (٢٥٤ — ٣٢٢ هـ) وقد ألف فى القرآن (جامع التأويل لمحكم التنزيل) على مذهب المعتزله ، وقد اتخذ التأويل فى عهده صورة الصرف عن الظاهر^(٣) .

كما انتقل أيضا مفهوم الكلمة (التأويل) من كتب التفسير إلى

(١) د . مصطفى ناصف — اللغة بين البلاغة والأسلوبية — النادى الأدبى بمكة ١٤٠٩ هـ —

١٩٨٩ م — ٦٦ .

(٢) أصول النحو العربى ١٨٨ .

(٣) أصول النحو العربى ١٨٨ .

كتب النحويين ويعزز ذلك اعتماد هذا الأسلوب على القرآن الكريم وقراءاته ، ولقد كان هذا الحقل شركة بين النحاة والمفسرين ومما وصلنا منه ، مؤلفات الاحتجاج للقراءات السبعية والشاذة منها : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى ، والحجة في علل القراءات السبع لابن خالويه ، والحجة في القراءات السبع لأبى على الفارسي ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ابن أبى طالب ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى . ولعل كثيرا من تأويلات النحاة والمفسرين في هذا المجال يدور في فلك المعنى أو تأييداً لأحد المذاهب وإعلاء من شأن بعض الأفكار في مواجهة ما يخالفها . كما كانت فكرة « القصد عند المتكلم » معبراً لانتقال التأويل الأصولى إلى فكر النحاة حتى أصبح اتجاه المعرفة إلى القصد ضمن الوعى النحوى ، فسيبويه كما يذكر الشاطبى « ... وإن تكلم في النحو — فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب ، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، ونحو ذلك ، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعانى والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى »^(١) . وقال ابن جنى أيضا : « إن العرب كما تعنى بالألفاظ فتصلحها ، وتهذبها وتراعيها ... فإن المعانى أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها .. »^(٢) وكان ابن القيم الجوزية قد ذكر لتوضيح العناية الأصولية بقصد المتكلم أن « ... الألفاظ لم تقصد لنفسها ، وإنما هي مقصودة للمعاني ، والتوصل إلى معرفة مراد المتكلم ، ومراده يظهر من عموم لفظه تارة ، ومن عموم المعنى الذى

(١) الشاطبى — الموافقات في أصول الأحكام — تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد — مطبعة المدنى — القاهرة ١٩٦٩ — ٧١/٤ .

(٢) ابن جنى — الخصائص — تحقيق محمد على النجار — مطبعة دار الكتاب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢ — ٢١٥/١ .

قصده تارة ، وقد يكون من المعنى أقوى ، وقد يكون من اللفظ أقوى ، وقد يتقاربان « (١) .

ولقد اتفقت هذه البيئات جميعا على أنه لا يلجأ إلى التأويل إلا إذا اصطدم النص بالقاعدة ، أو تخالف المفهوم مع ظاهر النص أو أن النص لا يفيد أصلا شرعيا بظاهر ألفاظه ، قال ابن أنى الإصبع : « وأما الشانى وهو ما يوهم ظاهره ، أنه خارج على قواعد العربية . فقولہ تعالى : « وإن يقاتلوكم يؤلّوكم الأدبار ثم لا ينصرون » (٢) وهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب فى الظاهر من جهة عطف مالىس بمجزوم على المجزوم ، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المراد ، فإن المراد — والله أعلم — بشارۃ المسلمين بخذلان عدوهم فى الحال وأبدأ فى الاستقبال ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة لما أفاد سوى الإخبار بأن العدو لا ينتصر فى الحال وفى زمن المقاتلة ووقت التولية ، ولا يعطى ذلك خذلانهم على الدوام فى كل حال ، فقد قال النحاة : إن الوجه فى هذا الموضوع أن يقال هو عطف الجملة على الجملة ، فإن التقدير : ثم هم لا ينصرون ، والإشكال باقى مع ذلك . فإنه يقال : لِمَ عَدَلْ عن مجيء الكلام على قاعدة العربية المعروفة إلى ما يحتاج إلى التأويل « (٣) .

(١) ابن القيم الجوزية — إعلام الموقعين — إدارة الطباعة المنيرية القاهرة — ١/ ١٨٨ .

(٢) آل عمران ١١١ .

(٣) ابن أنى الإصبع — بديع القرآن — تحقيق د . حنفى محمد شرف الطبعة الثانية ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ١/ ١٣٢ .

المصدر الثاني :

ويتعلق بطبيعة اللغة الذاتية :

أ — العامل

فكرة العامل هي المحور الذي دارت عليه قضايا الدرس النحوي ، وهو محور ذهني قائم على الجدل ومن ثم له تعلق بالفكر والفلسفة ، وهو لا بد أن يعمل ، ولا بد أن يكون له من أثر ظاهر أو مقدر ، أي أن لكل معمول عاملاً ولكل حادث محدثاً ، ولكل موجود موجدًا ولكل أثر مؤثراً . إذن هو ديدن النحوي ، ووقدة قريحته التي يحكم بمقتضاها على إبداع ذهنه ، ويرى ابن جني أن « الإعراب هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرحاً واحداً لا ستبهم أحدهما من صاحبه »^(١) والاعراب عند ابن يعيش « هو الإبانة عن المعاني باختلاف أو آخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها »^(٢) ويرى ابن السراج أن الإعراب « أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث ضم وفتح وكسر ، أو حركتان منهما فقط أو حركتان وسكون باختلاف العوامل ، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون »^(٣) وهو عند السيوطي « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الاعراب »^(٤) وعند الأشموني « ...

(١) الخصائص ١/ ٣٥ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٢ .

(٣) ابن السراج — الأصول في النحو — تحقيق عبد المحسن الفتلي — مطبعة النعمان النجف ١٩٧٣

ص ٢٨

(٤) السيوطي ، معجم المصنف ، بيروت دار المعرفة ١/ ٤٢ .

هو ما جرىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف^(١) وحد الشرط الذى لا بد أن يتوفر فى العامل ما يراه ابن الأنبارى من أن « المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل »^(٢) والعلة فى ذلك هى « أن المعمول تبع للعامل ، فلا يفوقه فى التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع »^(٣) ولقد تفنن النحاة فى أقسام العامل وأنواعه ، وحصروها فى العامل المعنوى والعامل اللفظى . « ولا بد لكل معمول من عامل لفظى أو معنوى » وقد جعلها الجرجاني فى كتابه (العوامل المائة) مائة عامل ، وتنقسم قسمين : المعنوية واللفظية .

والمعنوية فى أمرين :

الأول العامل فى المبتدأ والخبر .

جاء فى الإنصاف « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعدى من العوامل اللفظية ، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء . والقطع للسيف وإنما هى أمارات ودلالات ، فالأمانة والدلالة ، تكون بعدم شئ كما تكون بوجود شئ ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما ، وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة الآخر ، فكذلك هاهنا »^(٤) ووجه التحقيق عند ابن الأنبارى أن

(١) الألفبوى — شرح الألفبوى ١ / ١٩ .

(٢) ابن الأنبارى — الإنصاف فى مسائل الخلاف — تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد — القاهرة ٥٠ / ١ .

(٣) السابق ١ / ٥٠ .

(٤) الإنصاف ١ / ٣٢ — ٣٣ .

يقال : « ان الابتداء هو العامل في الخير بواسطة المبتدأ لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع بعده فالابتداء يعمل في الخير عند وجود المبتدأ لا به »^(١) والعلة في ذلك أنه « لو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل »^(٢) .

والثاني العامل في الفعل المضارع الرفع إذا لم يسبقه جازم أو ناصب .

والعوامل اللفظية ، وهي قسمان :

أ — عوامل لفظية سماعية : وهي ثلاثة عشر نوعا وواحد وتسعون عاملا وهي الحروف التي تجر الاسم والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وحرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر وحروف تنصب الاسم المفرد فقط وحروف تنصب الفعل المضارع ، وأسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء وأسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز .

كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها يرفع وبعضها ينصب ، الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر — أفعال المقاربة التي ترفع اسما واحداً ، أفعال المدح والذم ، أفعال الشك واليقين .

ب — عوامل لفظية قياسية وهي سبعة — الفعل — اسم الفاعل — اسم المفعول — الصفة المشبهة — المصدر — الاسم المضاف — الاسم التام^(٣) .

(١) الإنصاف ١ / ٣٣ .

(٢) الإنصاف ١ / ٣٨ .

(٣) راجع العرض في — أصول النحو العربي ٢٤٥ .

وثمة عامل ثالث على رأى ابن مضاء القرطبي — هو المتكلم
« فرفع الكلمات أو جرّها أو نصبها أو جزمها ليس إلا أثرا للمتكلم وحده هو الذى عمله ، واجتلبه وأبقاه أو غيره »^(١) .

وابن مضاء يطرح فكرته هذه بإزاء مصادرتة لفكرة العوامل اللفظية والمعنوية يقول : « والنحويون يفرّقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون — أعنى حذاقهم — إن الفاعل يضمّر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالضمير ما لا بدّ منه ، وبالحذوف ما قد يستغنى عنه فهم يقولون هذا ينتصب بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره ، والفعل الذى بهذه الصفة لا بدّ منه ، ولا يتم الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصر وإن كانوا يعنون بالمضمّر الأسماء ، ويعنون بالمحذوف الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا فى الأفعال ، أو الجمل لا فى الأسماء — فهم يقولون فى قولنا : الذى ضربت زيد ، إنّ المفعول محذوف تقديره : ضربته ، فإنّ فرق بينهما بما هو مقطوع بأنّ المتكلم أراده ، وبما يُظنّ أنّ المتكلم أراده ويجوز ألا يريد ، فهو فرق ، لكنّ إطلاق النحويين هذين اللفظين لا يأتى إلا موافقا لهذا الفرق »^(٢) .

ويرى د . محمد البنا أن ابن مضاء قد أفاد من بان الطراوة فى طرح فكرة « قصد المتكلم » بديلا للعوامل اللفظية^(٣) يقول ابن مضاء « إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة ، وإنما جاءت لتدل على معان فى نفس المتكلم »^(٤) ويقول ابن الطراوة فى العامل فى

(١) عباس حسن — اللغة والنحو بين القديم والحديث دار المعارف بمصر — الطبعة الثانية — ٢٠١ .

(٢) ابن مضاء — الرد على النحاة — تحقيق د . محمد ابراهيم البنا — دار الإعتصام — الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م — ٨٣ — ٨٤ .

(٣) انظر : الرد على النحاة — المقدمة ٢٢ — ٢٣ .

(٤) الرد على النحاة ٨٧ .

المنصوبات (الاشتغال ، والمنادى ...) : « إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير حاجة إلى الإخبار عنها وتسليط عامل لفظي عليها »^(١) والحق أن مصدر هذه الفكرة النحوية هو الفكر الأصولي كما أوضحنا سابقاً ، وعلى الرغم من أن فكرة الجمهور في أمر العامل هي الأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادة فهي ليست الحق في الواقع « ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات ويغيرها ، ويداور بينها إنما هو المتكلم ، ما في ذلك شك »^(٢)

ومع صحة طرح ابن مضاء لفكرة المتكلم على اعتبارها مكملًا لعناصر العامل كما اعتقده الجمهور ، فهو يطالعنا في مؤلفه « الرد على النحاة » بعدم الالتزام بها حسب مفهومه لها ، والعودة إلى الأخذ بفكرة جمهور النحاة ، يقول : « ف (جرى) لا فاعل له ظاهراً ، فإما أن يكون محذوفاً وإما أن يكون مضمراً .. »^(٣) وقال : « هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضر والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً »^(٤) .

والحقيقة أن العامل (المتكلم) وحده لا يستطيع ضبط أواخر الكلمات إلا إذا كان عربياً ذا سليقة لغوية صحيحة وفطرة تعصمه ، وربما كان هذا هو فحوى كلام ابن جنى في خصائصه بعد كلامه عن العوامل اللفظية والعوامل المعنوية . يقول : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم

(١) الرد على النحاة — المقدمة ٢٢ — ٢٣ .

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢٠١ .

(٣) الرد على النحاة (تحقيق د . محمد البنا) ٨٦ ، وراجع الاضطراب في الخلط بين كلتنى الخلف والاضمار . أصول النحو ٢٠١ .

(٤) الرد على النحاة (السابق) ٢٠١ .

نفسه ، لا لشيء غيره ^(١) فأكد (المتكلم) بد (لنفسه) ليرفع
الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله (لا شيء غيره) ... ^(٢) .

وجلى أن ابن جنى لم يطرح من حسابه فكرة العوامل اللفظية
والمعنوية فهى جزء من خبرة المتكلم أو نيته وهى التى تعينه على معرفة
مرامى الكلام ، وفهمه للعامل — ههنا — فهم يستوعب أغلب
عناصر الأداء اللغوى على العكس من ابن مضاء القرطبى الفقيه
الظاهرى المذهب فـ « الظاهرية لا يكادون يعترفون بالاجماع فى
الفقه ، وابن مضاء لا يعترف بالاجماع النحو ومنشأ هذا الموقف فى كلا
المظهرين — الفقه والنحو — هو إلزام النص واحترام النطق ^(٣) »
نقول : الالتزام الحرفى بالشكل دون فهم مرامى النص ومقاصد
المشرع .

وفكرة القصد التى برزت فى التأويل الأصولى هى جوهر البناء
اللغوى كما أدركه علماء اللغة « إن الاسم إنما يصير اسماً للمسمى
بالقصد ولولا ذلك لم يكن بأن يكون اسماً له أولى من غيره ، وهذا
معلوم من حال من يريد أن يسمى الشيء باسم لأنه إنما يجعله اسماً له
بضرب من القصد ، يبين ذلك أن حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى
لشيء يرجع إليه كتعلق العلم والقدرة بما يتعلقان به . فلا بد من أمر
آخر يوجب تعلقه بالمسمى وليس هناك ما يوجب ذلك فيه سوى
القصد والإرادة ^(٤) » والقصد هو عصب التشيؤ فى اللغة وروح تعقلنها
كما نفهم من كلام عبد القادر « وإذا قد ثبت أن الخبر وسائر معانى

(١) الخصائص ١/ ١٠٩ — ١١٠ .

(٢) الرد على النحاة (تحقيق د . محمد البنا) ٦٩ .

(٣) أصول النحو العربى ٢٥٥ .

(٤) القاضى أبو الحسن عبد الجبار — المغنى فى أبواب التوحيد والعدل — تحقيق محمد مصطفى حلمى
وأبو الوفا التفتازانى — القاهرة ١٩٥٤ ٥ / ١٦٠ .

الكلام معاني ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه ويرجع فيها إليه فاعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة من المنشى لها . صادرة عن القاصد إليها ، وإذا قلت في الفعل إنه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يُعلم به الخبر في نفسه وجنسه ومن أصله وما هو ، ولكنَّ المعنى أنه موضوع حتى إذا ضممته إلى اسم عُقل منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذى اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم» (١) .

وحضور العقل في اللغة هو الذى يمنحها فاعليتها ويخلق عليها توجهها » إن الأعلام لا تفيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً نحو زيد ، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما يقع على الطويل ، وليست أسماء الأجناس كذلك لأنها مفيدة (....) ولذلك قال النحويون العلم يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جملًا كان ذلك تغييراً للغة ..» (٢) لكن سرعان ما يتحول الدال من التعبير بغيره إلى التعبير بنفسه عن طريق الترابط الذى وسمه عبد القاهر الجرجاني بالتعليق أو النظم . بذلك تكتسب اللغة نشوءها الذاتى ، يقول عبد الجبار بهذا الصدد : « اعلم لا يحسن أن يريد المخاطب بخطابه الذى المقصد به التعريف والبيان ما لا يكون للمخاطب به تعلق حتى يفيد بنفسه أو به مع غيره لأننا لو جوزنا ذلك لم يكن ذلك الخطاب بأن يكون بلغة أولى من أخرى . بل كان لا فرق بين أن يكون بكلام مهمل لم تقع عليه المواضعة ، أو بما وقعت عليه المواضعة ، بل كان لا فرق من أن يكون بكلام أو بصوت

(١) عبد القاهر الجرجاني — دلائل الإعجاز — تحقيق محمد رشيد رضا القاهرة ١٩٦١ م — ٣٥٥

(٢) شرح المفصل ١ / ٢٧

ممتد ، بل كان لا فرق بين أن يكون بما يسمع أو بما يرى أو بما يدرك أصلاً» (١) .

بهذا يتضح أن رواد النظر اللغوى فى تراثنا العربى قد أقرّوا فى شمول أهمية تضمن المؤسسة اللغوية لتلك العوامل التى تعد ذاتية فيها سواء أكانت لفظية أم معنوية أم خاصة بقصد المتكلم .

وبهذا يمكن القول مع د . عبد الحميد طلب « بأن إنكار نظرية العامل فيه إنكار للنحو كله ، لأن النحو يقوم فى معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة ، ولو جُرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه ، واختلت قواعده ، واضطربت مسائله » (٢) فعلماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً ، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالاً ، ولكنهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة ، وأصول مقررة ، فقاموا النظر على النظر ، واستدلوا بالحاضر على الغائب ، ورأوا المحذوف فى المذكور تهديهم رواية واسعة ، وملاحظة بارعة وتجربة طويلة ، وحس لغوى غير مدخول » (٣) هذا فضلاً عن كونه ميراثاً سبق أن ارتبط وجوده بنزول كتاب الله منذ أن تناوله الناس بالبيان ، أصبح مدار نشاطهم العقلى واللغوى والدينى الواسع وكان النشاط يتميز بالدقة والحرص بغية فهمه والتوصل إلى معانيه وبلغه الآمدى « إذا عرف معنى التأويل فهو مقبول معمول به ، إذا تحقق بشروطه ، ولم يزل علماء الأمصار فى كل عصر من عهد الصحابة إلى زمننا عاملين به من غير نكير » (٤) .

(١) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ١٧ / ٤٠

(٢) د . عبد الحميد طلب — تاريخ النحو وأصوله (البحر بين البصرة والكوفة) مكتبة الشباب بالمدينة القاهرة — ٣١٨ / ١ .

(٣) على النجدى ناصف — من قضايا اللغة والنحو — مكتبة هبة مصر بالفحالة — ٩١ — ٩٢

(٤) الإحكام فى أصول الأحكام ١٩٩ / ٢

ب — العلة

يقول عباس حسن : « فلست ترى حكما نحويا ولا قاعدة من قواعد النحاة — إلا لها تعليل ، يطول أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوى — على حسب مقدرة النحوى ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل ، ورغبته فى التنوّق ، وإظهار البراعة ، فالفارس غير العربى . والمتناسب إلى إحدى الفرق الكلامية والجماعات الإسلامية غير البعيد منها ، والطالب المقلد غير إمامه . وكل واحد من هؤلاء — فى الغالب — آخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقى الشائع أيام تدوين النحو ، ذلك الجدل الذى نشأ أول ما نشأ ، للدفاع عن الدين ، وما يتصل به من المذاهب والأحزاب ، ثم التزموه حتى غلبهم فى سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية ، وصار أماراة الثقافة ، وعنوان المعرفة . وقد جلبه وأذكى شعلته الأجانب ، ولا سيما الفرس ، وغيرهم ممن اعتنقوا الإسلام ، وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر ، فى مقدمتها : « علم المنطق » بما يحتويه من طرق الاستدلال ، وإقامة البراهين ، وصنوف الجدل »^(١) والنص يطرح عدة قضايا :

الأولى : أن العلة أحد أركان القياس ولازمة النحوى . والحق أن هذا المعنى شائع عند جمهور النحاة ، ولقد حصر الزجاجى علل النحو فى ثلاثة أضرب ، علل تعليمية ، وهى العلل التى يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، وعلل قياسية وأخرى جدلية نظرية^(٢) .

وذكر السيوطى أن الاعتلال صنفان : علة تطرد على كلام العرب

(١) اللغة والنحو ١٤٣ .

(٢) الزجاجى — الإيضاح فى علل النحو تحقيق مازن المبارك ١٩٥٩ — ٦٤ — ٦٥ .

وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم . ولقد عدد ابن مكتوم في التذكرة علل النوع الأول وهي علة سماع ، علة استغناء ، علة استثقال ، علة غرق ، علة توكيد ، علة تعويض ، علة نظير ، علة نقيض ، علة حمل على المعنى ، علة مشاكلة ، علة معادلة ، علة مجاورة ، علة وجوب ، علة جواز ، علة تغليب ، علة اختصار ، علة تخفيف ، علة أصل ، علة أولى ، علة دلالة حال ، علة إشعار ، علة تضاد وعلة التحليل^(١) .

وذكر السيوطي أن ابن السراج قد بين النوع الثاني في الأصول : بأنه هو المسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا لما صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها^(٢) .

وبمراجعة ما قاله النحاة حول العلة يصنفه د . محمد عيد في نوعين :

(أ) علل يعرف بها كلام العرب ويعرف بها ضبطه ويدخل فيها ما سماه الزجاجي « العلة التعليمية » وما فصله ابن مكتوم وشرحه عن الدينوري .

(ب) علل لا يعرف بها كلام العرب وإنما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض وهي ما أطلق عليها الزجاجي « العلة القياسية » أو « علل الجدل والنظر » وأشار إليها الدينوري ، وسماها ابن السراج « علة العلة »^(٣) ولقد أطلق ابن مضاء على النوع الأول

(١) الاقتراح ١١٥ — ١١٦ .

(٢) الاقتراح ١١٨ وما بعدها .

(٣) أصول النحو العربي ١٤٠ — ١٤١ وراجع الاقتراح من ١١٥ إلى ١٢١

(العلل الأولى) وأباح استخدامها وأطلق على النوع الثانى (العلل الثوانى والثوالث) ودعا إلى إلغائها . يقول : « وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطق به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بينك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لم حرم ؟؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه (وابن القيم) السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه ، وقال : فلم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول ، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل فى كلامهم ما يستقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون !! فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع !! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، وإذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى لم يوقع العلم » (١) .

نقول ، ورغم مجاهدة ابن مضاء فى إقناع النحاة بإسقاط العلل الثوانى والثوالث لعدم الفائدة فإن النحاة لم يأبهوا بهذه المصادرة وظلت الفكرة منداحة فى التفكير النحوى ، والعلة فى ذلك أنها خاصة أصيلة فى لغتنا .

(١) الرد على النحاة ١٥١ — ١٥٢

وينبغي التنبيه إلى أن « ما جاء على أصله فلا يسأل عن علته لأن استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة وإنما يعلل ما يخالف الأصل »^(١) ذكر السيوطي أن الخلاف يقع « في شيء من الفروع يسير ، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه »^(٢) .

الثانية : أن العلة من نتاج المنطق والجدل الكلامي . وفي هذا تناقض مع نصوص التراث يذكر الزجاجي : « أن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علة »^(٣) وسئل الخليل عن العلة : « عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ، فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علة وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي »^(٤) ومعنى هذا أن العلة موجودة في العربية ، عرفت منذ سنها الأولى وظلت مصاحبة لها ، فاعلة في أداء المعاني وكانوا « يجعلون الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم »^(٥) وظل النحويون مولعين بكثرة التعليل فكان « من العلل ما يؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ... ومنها ضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب .. »^(٦) . هذا فضلا عن أن علل النحاة ليست كعلل المناطقة التي حصرها

(١) د . تمام حسان — مقالات في اللغة والأدب — مطبوعات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٥ — ١٩٨٥ — ٤٥٨ .

(٢) الاقتراح ١١٤ .

(٣) الإيضاح في علل النحر ٦٦ .

(٤) الإيضاح في علل النحر ٦٩ .

(٥) الخصائص ١ / ١٩٠ .

(٦) الاقتراح ١١٨ .

أرسطو في أربع (المادة والفاعلية والصورية والغائية) فالفلسفة بجملتها قامت على العلل الغائية المنطقية وبخاصة الفلسفة الأولى أو ما واره الطبيعة ثم تبع المتكلمون من المسلمين الفلاسفة في اصطناع هذا النوع من التعليل الغائى للتشابه الذى بين موضوع هؤلاء وأولئك . وقد استخدم الفقهاء نوعا من التعليل يختلف عن التعليل الكلامى والفلسفى من حيث كانت العلة عندهم أمانة للحكم لا تظهر فيها الغايات وتكشف عن المصالح المرسلة وتسبق المعلول فى الوجود فلا تصاحبه كالعلة الفلسفية ، فلما قام التعليل النحوى انتزع النحاة عللهم من علل الفقهاء إلى درجة اتحاد مصطلحات التعليل الفقهى والتعليل النحوى ، وإن كانت نظرة النحاة للتعليل تختلف عن نظرة الفقهاء إليه فالعلة الفقهية طابعها التعبد ومنبعها المصالح المرسلة وتسبق المعلول وهى غائية ضرورية فى أن العلة النحوية قائمة على استقراء كلام العرب فى نطاق المنطق المادى وهى متنوعة وتلحق بالمعلول^(١) . قال ابن جنى : « فجميع علل النحو إذا مواظمة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد »^(٢) .

الثالثة : أن العلة ملكة ذهنية ترتبط بالقدرة العقلية والفروق الفردية ، فالعلة قامت فى عقول العرب ونياتهم عند النطق كما أشار الخليل ، وهذا يعنى أن اللغة نظام ألهى علمه الله لآدم وحباه للعرب . وكان على النحاة أن يكتشفوا الأسرار التى تكمن وراء ذلك وبيان حكمة الله فى الصيغ وأوضاع الكلام ، « والحقيقة أن النحويين بنوا بعلمهم أو أصولهم عالما شعريا عجيبا ، يكاد يكون حيا : فـ (هل)

(١) . اجمع مقالات فى اللغة والأدب من ٤٥٨ إلى ٤٦٠

(٢) . الخصائص ٥١٠٦

تعانق الفعل ، والعامل لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، والأفعال
تتنازع فاعلا واحداً أو مفعولاً واحداً ... والفلسفة النحوية بناء قائم
بذاته فهي غير ضرورية لإتقان اللغة ، ولكنها أولاً وأخيراً فكر
فلسفى، وعمل فنى فى الوقت ذاته»^(١) .

(١) د . شكرى محمد عياد — اللغة والإبداع طبعة خاصة ١٩٨٨ م — ١٢١

القصد (المعنى) والتأويل

لعله أصبح من الواضح الآن أن نشأة فكرة القصد في عالم التفكير النحوى معزوة إلى المناخ الفكرى الذى نشأ فيه تفسير النص القرآلى والكشف عن مرامى الشعر وأغراضه ، أى إلى المقام بشكل عام .

فالبحث عن المعنى الذى لا يفى به ظاهر النص أحيانا فضلا عن التفتيش عن المعنى الذى كان يدعم اتجاهها أو يناصر مبدأ كان أحد العوامل التى ربطت بين المعنى والتأويل ، ولقد كان أصحاب الاجتهاد من الأصوليين يرون أن « الشئ » فى الوجود له أربع مراتب ، أولها : حقيقة فى نفسه . ثانيها : ثبوت مثال حقيقته فى الذهن ، وهو الذى يعبر عنه بالعلم . ثالثها : تأليف صوت بحروف تدل عليه ، وهو العبارة الدالة على المثال الذى فى النفس . رابعها : تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة ، فالكتابة تبع للفظ إذ تدل عليه ، واللفظ تبع للعلم إذ يدل عليه ، والعلم تبع للمعلوم ، إذ يطابقه ويوافقفه ^(١) فالمعنى — كما يفهم من نص الغزالى — هو الحقيقة التى لا يعتربها التغير على العكس من الألفاظ التى تؤثر فيها عوامل شتى . والتأثير بالتفكير الفقهى فى هذا الشأن وغيره كان ديدن النحوى واللغوى ، يذكر ابن جنى أنه سئل عن الألف فى « بال » من قول ابن مسعود الضبى :

(١) الغزالى — المستصفى ٢٢/ ١

إذ الداعي المَثُوبُ قال : يا لا

فأجاب بما يذهب إليه الفقهاء من أن رجلاً لو كان بالبصرة وتزوج امرأة بمصر ولم يلقها ثم جاءت بولد بعد إنقضاء ستة أشهر للحق نسبه به حكماً وشرعاً وإن كنا قد أخطأنا علماً بأنه لم ير أمه فضلاً عن أن يباشرها ، فكذلك ألف (يا) يحكم عليها مع اتصالها باللام أنها منقلبة مع إحاطة علمنا بأنها غير منقلبة عن « يا » لأن حرف النداء هذا كهؤلاء ، قال : فاعرف ذلك من حديثنا وأنه في معناه كما قدمناه من حديث النسب اللاحق بمن ليس في الحقيقة بأب « (١) » .

كما أسهم تعدد الرواية في الشعر في تقليب المقاصد وتعدددها حسب تنوع الأغراض ، قال السيوطي : « كثير أمارتروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض ، وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا ... » (٢) ولقد أورد الشاطبي أنه قد روى عن ابن جني عن عيسى بن عمر وغيره أيضاً قال : سمعت ذا الرمة ينشد :

(١) ابن جني — الخاطريات — تحقيق على ذو الفقار — دار الغرب الإسلامي — بيروت — لبنان — ١٩٨٨ م — ١٢٧ .

وقال في موضع آخر « وسألني أبو علي — رحمه الله — يوماً عن ألف (يا) فيما أنشده أبو زيد :

فغير نحن عند الناس منكم إذ الداعي المَثُوبُ قال يا لا فقال أمقلبة هي ؟ قلت لا ، لأنها في حرف أعني (يا) فقال : بل هي منقلبة فاستدلته على ذلك ، فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ووقف عليها ، فصارت اللام كأنها جزء منها ، فصارت (يا) بمنزلة قال ، والألف في موضع العين وهي مجهولة . فينبغي أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو ، الخصائص ١/ ٢٧٦ .

(٢) الاقتراح ٦٦ .

وظاهر لها من يابس الشخت واستعن
عليها الصبا واجعل يدك لها سترأ

فقلت : أنشدتني (من يابس) : فقال : يابس ، وبائس واحد
(فيابس بمعنى جاف ، وبائس بمعنى مسكين وفي كلام المعنيين
ضعف) فأنت ترى ذا الرمة لم يعبأ بالاختلاف بين البؤس واليبس لما
كان معنى البيت قائماً على الوجهين ، وصواباً على كلتا الطريقتين .
وقد قال في رواية أبي العباس الأحول : البؤس واليبس واحد ، يعني
بحسب قصد الكلام لا بحسب تفسير اللغة^(١) . فقصد المتكلم هو
الذي يوجه تفسير البيت والكشف عن الغرض .

إذاً فكرة « القصد » هي بنت لغتنا وليست دخيلة عليها وهي تنمو
نمواً طبيعياً في حقول المعرفة المختلفة بداية من القرن الثاني الهجري حتى
أصبحت الفقر العمودي لإبداع الأساليب وإمتلائها بالحياة ، ولازمة
التأويل في الفكر النحوي . وكتاب سيبويه كثير الغناء في هذا الباب ،
ومن مسائله ، فاعلية المعنى في إعمال ما على لغة أهل الحجاز ، وفيها
يشترط سيبويه إعمال ما بالاً يتقدم خبرها عن اسمها فإن تقدم بطل
إعمالها لحملها على الفعل وليس فيها إضمار فتكون ضعيفة في العلم
وعلى غير الرفع جاء نصب « مثلهم » في بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر^(٢)
فالرواية بالرفع لتقدم الخبر تمنع العمل على لغة الحجازيين وأولى
بذلك أن لا يعلمها الفرزدق وهو من تميم ، ولوجوز الرفع على التوهم

(١) الموافقات ٥٧/٢

(٢) ديوان الفرزدق — نشر الصاوي ١٣٥٤ هـ — ٢٢٣ الكتاب ١/ ٦٠ شرح الشواهد للشتمري

٢٩/١ .

طبقا لباب ما مثلك أحد لا تنفت المروءة والإنسانية وفي هذا تعارض مع ما أراده الشاعر والبيت من قصيدته :

وما أعيد لهم حتى أتيتهم أزمان مروان إذ في وحشها غرر
وهي في مدح عمر بن عبد العزيز ، ولهذا فإن النصب في بيت الفرزدق لا يفى إلا بالمدح .

وعلى ضوء فكرة « القصد » ومراعاة « للمعنى » جعل سيبويه (مثلهم) خيرا منصوبا على إجراء ما مجرى ليس ، يقول سيبويه : « وهذا لا يكاد يُعرَف ، كما أن (لآت حين مناصي) كذلك . وربُّ شيء هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مَلْحَفَةٌ ، في القِلَّة »^(١) ، وعلق النحاس بقوله : « هذا حجة لمن شبه (ما) بليس ثم قدم الخبر وتركه منصوبا كما يكون في باب ليس ولولا ذلك لقال : (مثلهم) بالرفع كما تقول : ما مقيم زيدا »^(٢) . وذكر السيوطي أن ابن مالك قد استدلل بيت الفرزدق في التسهيل على جواز توسط خبر ما الحجازية ونصبه^(٣) والقول فيما ذكره ابن جنى « وإن شدد الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما أكثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله . من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً »^(٤) . يركز على الأداء وكثرة الاستعمال من ثم كانت (ما) الحجازية عنده أسير استعمالاً ، ولا يخفى أن تسويغ ما أكثر استخدامه إنما كان بناء على المعنى الذي سَوَّغ قبول ما خرج على القياس وتأوله سيبويه على جهة النية ومطالب

(١) الكتاب ١ / ٦٠ .

(٢) أبو جعفر النحاس — شرح أبيات سيبويه تحقيق د . زهير غازي — النهضة العربية ص ٦٧ .

(٣) الاقتراح ٩٠ .

(٤) الخصائص ١ / ١٢٤ — ١٢٥ .

(٥) الكتاب ٢ / ٥٢ .

السياق ، وبهذا تخلص معنى البيت من الاضطراب والتشابك ليصبح خالصا للمدح لا غير .

وفى باب : إجراء الصفة على الاسم بيت يجلى فيه سيويه لحوق الإعراب بالمعنى متأثرا به .

أَيُّ فَتَى هَيَجَاءُ أَنْتَ وَجَارَهَا
إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ

فالجارُّ لا يكون فيه أبداً (ههنا) إلا الجرُّ ، لأنه لا يريد أن يجعله جارَ شيءٍ آخر فتى هيجاء ، ولكنه جعله فتى هيجاء و جار هيجاء ولم يرد أن يعنى إنسانا بعينه ، لأنه لو قال : أَيُّ فَتَى هَيَجَاءُ أَنْتَ وَزَيْدٌ لجعل زيدا شريكه فى المدح . ولو رفع على أنت ، لو قال : أَيُّ فَتَى هَيَجَاءُ أَنْتَ وَجَارَهَا ، لم يكن فيه معنى أَيُّ جارها ، الذى هو فيه معنى التعجب ^(١) فعطف « جارها » على « فتى » والتقدير ، وأى جارها » وهذا حجة فى أية جعل (أيا) بمعنى (رَبُّ) و « رَبُّ » لا تقع على المعرفة كأنه قال : رَبُّ فَتَى هَيَجَاءُ وَرَبُّ جَارِهَا ^(٢) و « أيا » إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فرد الجنس ، وهو وإن كان مضافا إلى ضمير « هيجاء » فإنه نكرة فى المعنى لأن ضمير هيجاء فى الفائدة مثلها ^(٣) . ولا يجوز رفعه لأنه إذا رفع فهو على وجهين إما أن يكون عطفا على أى أو عطفا على أنت فإن كان عطفا على أى وجب أن تكون بإعادة حرف الاستفهام وخرج عن معنى المدح فيصير أى فتى هيجاء و جارها أنت والذى هو جار الهيجاء فكأنه قال أنت ورجل آخر جار هيجاء ولم يقصد الشاعر هذا ^(٤) .

(١) الكتاب ٥٥/٢ - ٥٦ .

(٢) شرح أبيات سيويه للنحاس ١١٥ .

(٣) الكتاب ٥٥/٢ .

(٤) شرح الشواهد للشنترى ١/٢٤٤ .

وكتاب سيبويه ملء بالتراكيب التى يتوجه فيها الإعراب بسبب المعنى وفاعليته ، والإعراب — عنده — يقبح ما لم يتمش مع قصد المتكلم أو الغرض الذى سيق من أجله الكلام كما فى باب وقوع الأسماء ظرفاً وتصحيح اللفظ على المعنى وباب إضمار الفعل بقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله وباب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره فى غير الأمر والنهى . ففى قولهم « ما شأنك وعمراً » — مثلاً — يرى أن حد الكلام هو : ما شأنك وشأن عمر . ولكن اللفظ المنطوق جاء على الصيغة السالفة ، ويقول : « فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح » أى إذا عطفت كلمة « عمرو » على الكاف فى « ما شأنك » التى هى ضمير المخاطب فى محل جر فإن ذلك لا يكون صحيحاً بل قبيحاً » وإن حملته على (الشأن) لم يجوز ، لأن (الشأن) ليس يلتبس بعبد الله ، وإنما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن » والرجل المضمر فى الشأن هو كاف المخاطب المضاف إليها الشأن فلا يصح أيضاً أن يعطف « عمرو » فى المثال عليه أى على كلمة (شأن) ولا (ضمير المخاطب : الكاف) كان لا بد من تقدير وبلغة سيبويه « فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل فقالوا : ما شأنك وما عبد الله ، لم يكن كتحسن « ما جرم وما ذاك السويق » لأنك توهم أن الشأن هو الذى يلتبس بزيد ، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد . ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذى يسبق إلى أفقدهم »^(١) . فسيبويه ينص صراحة — فى هذا الباب — على سبق المعنى النفسى المعتمل فى الأفدة موجهها الألفاظ الموجهة التى يتوخاها المقصد الذى جعل حمل الكلام على الكاف المضمرة قبيحاً وبذلك يتصف إذا حمل على الشأن لما يوهمه من الالتباس والألغاز ولهذا كان اللجوء إلى التأويل حملاً على الفعل هو مظهر الصحة والجمال معاً .

(١) الكتاب ١/ ٣٠٧ — ٣٠٨ .

وهكذا يتبدى — لنا — من النص ، أن المعنى الذى يتوخاه سيبويه لا يقتصر على تحقيق السلامة فى الأداء ، وإنما يتلازم معه معنى آخر هو فى تحقيق الجمال والحسن بمقتضى اكتمال عناصر الأدبية فى التركيب .

ففى باب « النداء » استقرت الأصول على أن المنادى الشبيه بالمضاف ينصب ويكون معرباً^(١) ، وعلى غير هذا الأصل يتوجه الإعراب بناء على المعنى والقصد عند سيبويه فى بيت عبد الله يغوث ابن وقاص الحارثى :

ألا يا بيت — بالعلياء بيتٌ ولولا حُبُّ أهلك ما أتيتُ^(٢)

ولقد رأى الأعلام الشنتمرى رفع (بيت) لأنه قصده بعينه ولم يصفه بالجرور بعده فينصبه ، لأنه أراد بالعلياء بيتاً ولكنى أو ترك عليه لمحبته فى أهلك^(٣) . أو قوله بتعبير آخر : « نادى البيت الأول ثم جعل يخبره أن له بالعلياء بيتاً غيره ثم قال : ولولا حُبُّ أهلك ما أتيتك ولا تركتُ دارى بالعياء لك »^(٤) فرفع (بيت) لأنه نكرة مقصورة لم توصف بما بعدها هو الوجه عند الشنتمرى موافقاً فيه قول سيبويه « فإنه لم يجعل بالعلياء وصفاً ، ولكنه قال : بالعلياء لى بيتٌ ، وإنما تركته لك (أيها البيتُ لحبُّ أهله) »^(٥) والمعنى — عند النحاس —

(١) البنى — على بن سليمان الحيدرة ٥٩٩ هـ — كشف المشكل تحقيق د . هادى عطية مطر — مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م — ٥٢٠ .

(٢) الكتاب — هارون ٢٠١/٢ وفى نسب البيت ثلاث روايات إحداها لعبد الله يغوث بن وقاص الحارثى بشرح أبيات سيبويه ١٣٣ والثانية لعمرو بن قناس المرادى الطرائف الأدبية ٧٢ — والثالثة لمالك بن الريب شرح الأبيات ١٣٣ .

(٣) شرح الشواهد للشنتمرى ٢١٢/١ على حاشية الكتاب لسيبويه .

(٤) الأعلام الشنتمرى — النكت فى تفسير كتاب سيبويه — تحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان — منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م — ٥٥٢/٢ .

(٥) الكتاب — هارون ٢٠٢/٢ .

بالعلياء بيتٌ ولولا حب أهلك ما أتيت ، ألا يا بيت ولولا هذا المعنى لنصب كما تقول : يا رجلاً بالمدينة^(١) . والرفع ليس هو الوجه الوحيد لـ « بيت » ولكنه الأعلق بالذات وتحقيق المراد حسب نية المتكلم أو الشعور الذى يعتمل فى قواده كما يقول سيويه أو يذكر ابن جنى فى تعليقه التالى « نادى البيت ثم أقبل على صاحبه فقال له : اعلم أن بالعلياء بيتاً ، ثم عاد إلى خطاب البيت فقال : « ولولا حبُّ أهلك ما أتيت » والقول الأول هو الوجه الذى يستبى معناه إلى النفس »^(٢) .

معنى هذا أن الحكم النحوى للبيت يستند — من المنظور النفسى . إلى إنهاء الكلام عند النداء ، ثم يبدأ كلاماً جديداً هو : بالعلياء بيت لى . فكأن الكلام الثانى إجابة عن سؤال السائل (لماذا تنادى) على طريقة القطع والاستثناى حسب الإجراء البلاغى فى « الفصل والوصل » .

وقد عقد ابن جنى — فى خصائصه — باباً فى التفسير على المعنى دون اللفظ ، ذكر فيه أن هذا موضع قد أتعب الناس كثيراً واستهواهم وأدى إلى فساد الرأى عند بعضهم لتعلقهم بالظواهر دون أن يبحثوا عن سر معانيها ومعاقده أغراضها^(٣) . وكان سيويه قد ذكر بيتاً للنابغة :

إنا اقتسمنا نُحْطَّتْنا بيننا فَعَمَلْتُ بَرَّةً واحْتَمَلْتُ فَعَجَارَ
وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببنى أسد وينقضوا حلفهم ، فأبى . فجعل خطته فى الوفاء « بَرَّة » وخطه زرعة

(١) شرح أبيات سيويه ١٣٣ .

(٢) ابن جنى — الخطاير — ١٢٠ .

(٣) الخصائص — بتحقيق النجار — ٢٦٠/٣ .

لما دعاه إليه من الغدر ونقص الحلف « فجار » . واستشهد سيبويه
لجعله « فجار » معدولا عن الفجرة المؤنثة^(١) . وعلق ابن جنى على
العدول في هذا البيت مرتين محتذيا كلام سيبويه على أن فجار معدولة
عن فجرة « وسوّغه ذلك أنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل
ذلك (بما تعرّف) باللام، لأنه لفظ معتاد ، وترك لفظ فجرة ، لأنه
لا يعتاد ذلك علما ، وإنما يعتاد نكرة (وجنسا) نحو فجرت فجرة
كقولك : تجرت تجربة ، ولو عُدلت برة هذه على هذا الحد لوجب أن
يقال فهيا : برار كفجار »^(٢) . « يقول سيبويه : إنها معدولة عن
الفجرة تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ »^(٣) . كما استشهد
بالبيت نفسه في « باب في قوة اللفظ لقوة المعنى » وهو — كما
يقول — فصل في العربية حسن وعدّ من تكثير اللفظ لتكثير المعنى
العدول عن معتاد حاله . قال : « فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ، ثم
زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به . وكذلك إن تُحرّف
به عن سَمْتِه (وهُدَيْتِه) كان ذلك دليلا على حادث متجدد له .
وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائدا فيه ، لا منتقصا منه »^(٤) .

وكأنى بسيبويه وابن جنى وقد فطنا إلى أن ثمة معاني نحوية وهي
التي تهتم بصحة العبارة بمطابقتها للحكم النحوى وأخرى ثانوية يتحقق
بها الجانب الجمالى في الأداء وليس صحيحا قول د . مصطفى
ناصر : « وأكاد أعتقد في بعض الأحيان أن المقولات النحوية في
محملها تعطى صورة غير مشرقة تماما للغة ، وأنها تضيى على تأملنا
طابع السكون أو الجمود أو العجز عن الحركة المستمرة »^(٥) إذا

(١) الكتاب — ت : هارون — ٢٧٤/٣ .

(٢) الخصائص ٣/٢٦١ .

(٣) الخصائص ٢/١٩٩ .

(٤) الخصائص ٣/٢٦٨ .

(٥) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٨٧ .

وضمناه بإزاء ما ذكرناه وقوله : « وقد أدرك عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري الحاجة إلى تأملات ثانية في موضوع النحو وأنساق اللغة ، .. وكان دائم التفتيش عن ملاحظات سيبويه بوجه خاص »^(١) وتفتيش عبد القاهر عن ملاحظات سيبويه إنما يعنى أن سيبويه كان مهتما بدور النحو وفاعليته في تشكيل العلاقات بين الكلمات مؤسسا نظريته على عمق باطنى للمقولات وتفاعل مستمر بين حضور القانون النحوى وغيابه ، ولعل محور المعنى (القصد) هو العامل الذى يدحض الدعوى بأهمية التفريغ الذى عزا إليه د . طه حسين ميزة النحو في توفيق « دلائل الإعجاز » بين النحو العربى وأراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب^(٢) . كما يدحض — أيضا — فكرة د . مصطفى ناصف التى تدعو إلى إخصاب النحو بالفكر الأرسطى ليصبح علما لدراسة الأساليب . فبلى المقصد لا يبرر تلك الوسيلة التفريغية خاصة وأنه يعلم « أن طريقة سيبويه لم تجد — على الدوام — عوناً لها من الدارسين »^(٣) .

ومما لا جدال فيه أن ثمة علاقة من هذا المنظور بين سيبويه وعبد القاهر الذى خبرها من فرط تتبعه واستقراءه لأمثلة الكتاب تارة ، ومن فكر أستاذه ابن جنى تارة أخرى ، هذا فضلا عن كونه شافعى المذهب أشعرى الأصول^(٤) أى يؤمن بفكرة القصد التى تسربت إلى النحو عن طريق الفقه ، ويؤمن بما استقر عند أى الحسن الأشعرى من أن الكلام نوعان : نفسى ولفظى والكلام النفسى بالنسبة إلى الله قديم ، ولهذا أصبح من أصول منطلقاته في دراسة الأسلوب أن الملفوظ

(١) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٨٤ .

(٢) راجع د . طه حسين — مقدمة النثر ١٩٣٩ م بالقاهرة — ٢٨ .

(٣) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٨٤ .

(٤) راجع : السيوطى — بغية الوعاة ١٣١٥ هـ مصر — ٣١٠ ، ٣١١ .

القولى ظل للكلام النفسى يقول : « إذ الألفاظ خدم المعانى والمصرفة فى حكمها ، وكانت المعانى هى المالكة سياستها ، المستحقة طاعتها ، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشئ عن جهته ، وأحاله عن طبيعته ، وذلك فطنة الاستكراه وفيه فتح أبواب العيب والتعرض للشين »^(١) وهو فى غير موضع من كتابيه « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » ينفى عن الألفاظ مفردة مزيتها ، ويذكر أن المعنى هو أساس التعليق بينها .

(١) عبد القادر الجرجاني — أسرار البلاغة — تحقيق خفاجى — الطبعة الثالثة ، مكتبة القاهرة ١٩٧٩ م — ١٠٠ .

النحوية الخاصة بجمعة الشعر

ذكر سيبويه في باب « ما يحتمل الشعر » « أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام »^(١) و غرضه من ذلك كما يذكر الشنتمري « ليرى الفرق بين الكلام والشعر »^(٢) وذكر سيبويه في هذا الباب بعض الخصائص النحوية للغة الشعرية كصرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يحذف ، وإجراء الكلمة في الوصل كحالها في الوقف ولم ينقصه لكثرة « لأنه لم يكن غرضه القصد إلى ذلك نفسه ، وإنما أراد أن يصل الباب بالأبواب التي تقدمت في ما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور »^(٣) و بلفظ سيبويه « لأن هذا موضع جمل »^(٤) وأضاف الشنتمري « أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه »^(٥) « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها »^(٦) .

وعلى الرغم من أن سيبويه يطرح فرقاً في غاية الأهمية يجعل الشعر مبانياً للكلام النثري ، فقد فهم كلامه على تحقق الضرورة : في الزيادة والنقصان ، والحذف والتقديم ، والتأخير والإبدال وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر ، وتذكير

(١) الكتاب ١ / ٢٦ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٣٥ .

(٣) النكت ١ / ١٢٥ ، وراجع : كتاب أبي سعيد السريال — ما يحتمل الشعر من الضرورة — تحقيق د . عوض بن حمد الفوزي مطابع الفرزدق التجارية — الرياض ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ م

من ٣٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٢ .

(٥) النكت ١ / ١٤٠ .

(٦) الكتاب ١ / ٣٢ .

المؤنث وهو ما أخذ طرفا من النزاع بين الكوفيين والبصريين وامتثلت به كتب الخلاف والضرورة .

غير أن ابن جن قد فطن إلى أن ثمة خاصية للشعر تميزه من الشعر لا تحصر على وجه التحقيق في الضرورة الشعرية ، وقد لفت نظره إلى ذلك أستاذاه أسود على الفارسي ، وإنما مجال تجليها في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر . ولقد جعل من هذه المشابهة عنوانا صريحا لباب قال فيه : « نبه أبو على رحمه الله من هذا الموضع على أغراض حسنة . من ذلك قولهم في (لا) النافية للنكرة : إنها تبني معها ، فتصير كجزء من الاسم . نحو لا رجل في الدار ، ولا بأس عليك ، وأنشدنا في هذا المعنى قوله : (والبيت للنابعة الجعدى كما في اللسان « هضم ») :

جِئْتُ عَلَى زَفْرَةٍ فَتَمَّ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى دَقَّةٍ وَلَا هَضَمَ
وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه وإجفار مخزومه كأنه زَفَر فلما اغترق نفسه بُنى على ذلك ، فلزمت تلك الزفرة فصيح عليها لا يفارقها (كما أن الاسم بُنى مع لا حتى خلط بها لا تفارقه ولا يفارقها) وهذا موضع متناه في حسنه ، أخذ بغاية الصنعة من مستخرجه ^(١) فاغترق نفس الفرس حتى لا زمته الزفرة حالة كلية لا اجتزاء ، وليس أقدر من النحو في استيعاب هذه الحالة وحكاية شموليتها في بناء الاسم مع لا ، وكما أن الزفرة لا تفارق الفرس فكذلك أصبح مخلوطا بلا لا تفارقه ولا يفارقها في أسلوب بلغ الغاية من الصنعة ، وكأني بأبي على الفارسي وتلميذه الفذ ابن جني وقد أدركا ما توصل إليه اليوت في عصرنا الحديث في تنظيره للمعادل الموضوع

(١) الخصائص ٢ / ١٦٨ .

غير أن ما يميز فهمهما عن فهمه أن الأول ينطلق من النحو الذى هو شكل العاطفة فى الشعر ومعادها الرمزى ، فالشاعر من خلال هذا النحو الشعرى يخلق أشكالا وأنظمة للمعنى المتبلس بالعاطفة .

والنحوية الخاصة بالشعر تتسم بالحركة والتفاعل حسبها تنزع تشكلات المعنى وتفاعلاتها ، ولعل ذلك هو مظهر الأوجه المتعددة للفظ الواحد . فى هذا المضمون عقد أبو على الفارسى فى « كتاب الشعر » بابا « مما يكون الحرف فيه على لفظ واحد ، يحتمل غير معنى » ومما يذكره فى هذا الباب قول النابغة :

فإنك كالليل الذى هو مُدركى وإن خِلْتُ أن المنتأى عنك واسع
فالمستوى السطحى فى البيت يتولد عن بنيتين عميقتين :

الأولى : « يحتمل أن تكون نافية ، كأنه قال : بما خِلْتُ أن المنتأى عنك واسع لأنك كالليل المدركى أينما كنت » .

الثانية : « ويجوز أن تكون للجزاء ، كأنه قال : إن خِلْتُ أن المنتأى عنك واسع أدركتنى ، ولم أفتك كما يدركنى الليل » ويرى أبو على الفارسى أن « الأول أشبه »^(١) .

وفى بيت أى ذؤيب الهذلى من قصيدته الشهيرة التى رثى بها أبناءه الخمسة :

فأجبتها أما لجسمى أنه أودى بنى من البلاد فودّعوا
يكشف أبو على عن أكثر من بنية نحوية متولدة عن الدلالة العميقة لهذا البيت .

(١) أبو على الفارسى — كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب ، تحقيق وشرح د . محمود محمد الطنحاحى — مكتبة الخانجى — القاهرة — الطبعة الأولى — ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ — ٨٠/١ .

الأولى : « يحتمل (أمّا) غير شيء ، منه : أن يكون حَكى الكلمة التى من كلام سائله ، ونظير ذلك ما حكاه سيويه ، من أن القائل يقول : لِمَ فعلتَ ذا ؟ فيقول المجيبُ : لِمَ ؟ لِمَ أنه ظريف ، فقوله لِمَ ؟ حكاية لما كان من كلام السائل ، من لِمَ ؟ فكذلك يحكى هنا ما كان من كلام السائل وهو قوله : (أمّا) وهى أم المنقطعة ، وما التى للاستفهام ، فيكون التأويلُ : لجسمى أنّه أودى بنى من البلاد فيكون (أنه) مُرتفعا بالظرف الذى هى (لجسمى) فإن قلت : فما معنى قوله : (لجسمى أنّه أودى) وهل يستقيم على هذا : لجسمى هلاك بنى ؟ .

فالقولُ : أنه قد حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مُقامه ، كأنه قال لجسمى أسفُ هلاك بنى أو حُزنه أو شحويه ونحو ذلك مما يُلَوّح الأجسام ويغيّرُها ، والمعنى فيه : الأسف الحادث عن هلاكهم ^(١) .

والثانى : (ويجوز أن تكون « أمّا » إنما هى « أن » المخففة من الشديدة ، وتكون « ما » موصولة ، فيكون التقدير : فأجبتها بأن الذى لجسمى أنّه أودى بنى ، فيكون « ما » فى موضع رفع بالابتداء ، ويكون « أنّه » فى موضع الخبر ، وتكون الجملة فى موضع رفع بأنه خبر الهاء المضمرّة فى « أن » المخففة من الشديدة ، ألا ترى أن المعنى : فأجبتها بأنه الذى لجسمى « إيداء بنى » ^(٢) .

الثالث : (ويجوز أن تكون « ما » زائدة فيكون التقدير : فأجبتها بأنه لجسمى « كذا » ^(٣) .

(١) كتاب الشعر ١/ ٨١ - ٨٢ .

(٢) السابق ١/ ٨٢ .

(٣) السابق ١/ ٨٣ .

الرابع : (ويجوز أن تكون « أن » زائدة ، فيكون التقدير في « فأجبتها » : كأنه قال : فأجبتها فقلت : الذى بجسمى أنه أودى بنى فيكون (ما) ابتداءً و « أنه » الخبر وتكون الجملة في موضع نصب بالقول المضمر وتكون أن زائدة) (١) .

الخامس : (وتكون « أما » إنما هي « أم » دخلت على « ما » على قياس ما حكاه أبو زيد من زيادة « أم » فيما حكاه عنه ابن هشام في تقديره لقوله تعالى : « أفلا تبصرون أم أنا خير » — الزخرف / ٥١ : ٥٢ — إن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير) (٢) .

السادس : (ويجوز أن تكون « أن » التى للتفسير ... والتأويل : أى ، وأى هى التى للتفسير ... ومعناه قال ، أو قلت ، فكأن المعنى : فأجبتها أن الذى لجسمى أو أجبتها فقلت : لجسمى ، إذا جعلت « ما » زائدة) (٣) .

السابع : (ويجوز أن تكون « أما » زيد فمنطلق ، وأما لجسمى فشاحب ، وأما جنبى فلا يلائم مضجعاً ، لأنه حذف الفاء لأنه في شعر . والتقدير : مهما يكن من شيء فلجسمى أنه ، فيرتفع « أن » بالظرف ، فإذا فتحت « أن » كان الظرف متعلقاً بالمحذوف الذى يتعلق به في نحو : يوم الجمعة القتال .

ولو كسرت « إن » كما تكسرها في قولك : أما اليوم فإنى راحل ، وأما غداً فإنى مقيم ، لكان الظرف متعلقاً بما في « أما » من معنى الفعل ، ولا يجوز أن يتعلق بما بعد « إن » لما ذكر في موضعه) (٤) .

(١) السابق ٨٣/١ .

(٢) كتاب الشعر ٨٣/١ والمعنى لابن هشام ٤٨ .

(٣) كتاب الشعر ٨٣/١ .

(٤) كتاب الشعر ٨٤/١ .

واضح أن ثمة احتمالات سبعة ، كل احتمال منها نظام نحوى يوازى المعنى موازاة رمزية ، بداية بحكاية « لِمَه » وانتهاء بجواز و « أَمَا جسمى فشاحب » قياساً على « أَمَا زيد فمنطلق » ، وكل احتمال منها يشكل أسلوباً وكثرة الاحتمالات تحمل فى مضمونها كثرة الأساليب وتعدددها . فكل أسلوب قراءة ، وكل قراءة استجابة موحدة تلتقى عندها ذروة الشعر بين كل من المبدع والمتلقى وتتوحد مسارب الخيال أو تتعائق ، فكأنَّ أبا على الفارس قد مارس الخيال كملكة مبدعة ونشاط ذهنى ذى معنى سبع مرات . يختلف فيها وظيفة كل أسلوب ونشاطه عن الآخر ، ومظهر هذا كله هو النحو الذى أبدع به الشاعر وتعدد الأوجه الإعرابية لـ « أَمَا » .

« النحو إذاً جزء أساسى من ذكاء الشاعر وفطنته وروعته ، وليس جانباً خارجياً ولا طلاء بطلى به المعنى ، النحو جزء أساسى مما نسميه نشاط الكلمات فى الشعر »^(١) .

إذاً السمة الأولى المميزة للشعر هى النحوية الخاصة التى قد لا تتوفر بالضرورة فيما يسمى « بالضرورة الشعرية » أو ما أسميناه « بالعدول الأسلوبى » ، فالنحوية الخاصة تنبئ عن الأنظمة الخاصة بكل قصيدة ، بل بكل بناء شعرى ، والأنظمة النحوية فى بناء الشعر تتميز بالغنى والتباين ومن ثم فهى مختلفة غالباً عن أن أنظمه يعتمد عليها النثر » ومن هنا يجب أن نلاحظ أنه فى داخل كل لغة يوجد أكثر من نحو ، وكذلك يكمن فى بنية العبارة نفسها احتمالات نحوية ، والاحتمالات النحوية تفتح الباب أمام أساليب متنوعة وفكرة الأساليب من هذه الناحية وثيقة الصلة بالنظام النحوى الذى يمكن افتراضه »^(٢) .

(٢) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٢٥٠ .

(١) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٢٥٤ .

إذا نغو الدراسة النحوية بكثرة الاحتمالات فرصة الناقد لاكتشاف كثرة الأساليب وتعددتها ، ومن خلال التقليلات وتفاعلاتها يكشف النقاب عن اللغة : الخاصة بالشعر ، فبنية المعنى الشعرى لا تحددها العبارات المبهمة فى النقد ، ولا يستطيع القيام بهذا الدور غير تفتيش الاحتمالات النحوية والتأمل فى نشاطاتها « ... من خلال النحو يمكن كشف الصياغة الباطنية وكشف ضرورة نسبية تتعلق بمجال معلوم لعمل فنى على حدة . وقد تتمثل هذه الضرورة فى صيغة محورية . على أن الصيغة المحورية هى فى الغالب بؤرة إنصهار صيغ متعددة متشابهة ومتقابلة » (١) .

ومما لا يدع مجالا للشك الآن أن سيويوه وأبا على الفارسى وابن جنى قد وضعوا أيدينا على الرباط الوثيق بين المعنى (القصد) والنحو فى الشعر ، بل على نشاط خاص للنحو فى مجال الشعر التقطه أبو العلاء المعرى فى « عبث الوليد » وجعله عبد القاهر نشاطه الخاص فى « دلائل الإعجاز » وبهذا عاد د . مصطفى ناصف يسلم قال : « وقد فطن كبار النحاة أيضا إلى أن الخبرة بتراكيب العربية هى فى الوقت ذاته خبرة بالأغراض التى تعبر عنها اللغة وبعبارة ثانية أدرك النحاة أن هناك التحاما بين ما يسمى تراكيب وما نسميه باسم المعانى أو الخواطر ، فالمقولات العامة لم تكن عائقا يعوق النحاة دون الإحساس الواضح أو المبهم بالصلة المتبادلة بين ما كان يسمى أحيانا باسم المعنى وما يسمى باسم اللفظ . وظل إحساس النحاة بالاختلاف فى إدراك المعانى حافزا يحفزهم إلى التمييز بين التراكيب أو التنويع القائم فى بنية اللغة ، ظل إحساس النحاة قائما بالعلاقة المتينة بين ما يسمى باسم اللغة وما يسمى باسم الأغراض أو المعانى » (٢) .

(١) السابق ٢٧٦ .

(٢) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٢٤٢ .

وهكذا يتعانق النحو والمعنى في الشعر ، يصير الخيال هيكلا للنحو
كما يصير النحو هيكلا للمعنى ، وفي تفاعل بين العناصر يتجلى نشاط
اللغة الخلاقة ذات الأوجه الإعرابية المتعددة .
وكثرة الاحتمالات النحوية أو تعدد الأوجه الإعرابية يصلح مدخلا
ذكيا للكشف عن أساليب الشعر واكتناه عالمه .

القسم الثاني

الإجراء والفلسفة

قال ابن جنى وهو بصدد الحديث عن سيبويه :

« ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم الذى جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ، وسم أشكاله ورسم أعقاله ، وخلج أشطانه ، وبعج أحضانه ، وذم شوارده ، وأفاد فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التى حذوا ، وأن يعتقد فى هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا فى أمثاله لا سيما والقياس مُصنَّع ، وله قابل ، وعنه غير متناقل ، فاعرف إذن ما نحن عليه للعرب مذهبا ، ولمن شرح لغاتها مضطربا وأن سيبويه لا حق بهم وغير بعيد عنهم » (الخصائص ١ / ٣٠٨ — ٣٠٩) .

وقال ابن خلدون :

« واعلم أن اللغة فى التعارف هى عبارة المتكلم عن مقصوده »
(المقدمة ص ٤٨٤) .

الحمل على المعنى

عقد سيبويه — فى كتابه — بابا « يُحَذِّفُ منه الفعل لكثرتة فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » قال فيه : « وذلك قولك : « هذا ولا زعمائك » . أى : ولا أتوهم زعمائك » . ومن ذلك قول الشاعر :

دِيَارٌ مِئَةٌ إِذْ مِئٌ تَسَاعِفْنَا وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(١)

(١) ديوان ذى الرمة — تصحيح كارل هنرى — كمردج ٩١٩ م — ٣ .

استشهد سيبويه بالبيت فى موضع آخر على أن الترخيم فى غير النداء ضرورة ، وذكر زعم يونس أنه كان يسميها مرة مِئًا ومرة مِئَةً . أى على أحد الوجهين فلا ضرورة ولا ترخيم .

ويرى السراي أن فيه قولين :

أحدهم : أنه رخم « مِئَةٌ » للضرورة على ما تقدم القول فيه .

والثانى : أن المرأة تسمى بِنْتًا وَمِئًا وهما اسمان لها ، فمرة يسميها بهذا ، ومرة يسميها بهذا . والوجه الثانى من الترخيم أن ترخم الاسم شبقى من حروفه ما يتدل على جملة الكلمة من غير مذهب ترخيم الاسم المنادى وهذا أيضا من ضرورة الشعر . ما يحتمل الشعر من الضرورة — ١٠٢ .

وفى الصحاح قال : « مِئَةٌ اسم امرأة ، ومِئٌ أيضا » وعلى هذا فلا ترخيم ولا ضرورة . قال ابن الشجرى فى أماليه : ومنع الميرد من الترخيم فى غير النداء على لغة من قال باحار (بالكسر) ، إلى أن قال : وكذا يقولون فى قول ذى الرمة : (ديار مِئَةٌ إِذْ مِئٌ تَسَاعِفْنَا) أنه كان مرة يسميها مِئًا ومرة يسميها مِئَةً . قال : ويجوز أن يكون أجراه فى غير النداء على ما حار بالضم ثم صرفه لما احتاج إلى صرفه . قال : وهذا الوجه عندى لأن الرواة كلهم ينشدون : (فِيا مِئٌ ما يدريك أين مباحنا) .

عبد القادر البغدادي — خزانة الأدب — المطبعة السلفية ١٣٤٨ هـ — ٢٩٧/٢ .

كأنه قال : أذكر ديار مئة . ولكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ولم يذكر : ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه ، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهيه عن زعمه^(١) . وذكر النحاس « كأنه قال أذكر ديار مئة ويجوز فيه الرفع على معنى هذه ديار مئة^(٢) . وعند البغدادى : يجوز أن يكون مجروراً على أنه بدل من دار في بيت قبله بثلاثة أبيات ، وهو :

(لا ، بل هو الشوق من دار تحوُّنها
مرّاً سحابٌ ومرّاً بارحٌ ترُبُّ) .

وهما من قصيدة طويلة جداً في النسب بمية ووصفها أثنى عليها جرير وذكر أن شيطان ذى الرمة كان ناضحاً^(٣) : وبقي حكم سيبويه على هذا البيت معللاً بأنه مما التزم فيه الإضمار استناداً إلى ما شاع من تقاليد أدبية في بناء الشعر . والاحتفال بجزء من الذاكرة الشعرية يعنى الوعى بهذا الجزء من السياق . « ولكنه حذف لكثرة الاستعمال » ومما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره قول ابن أبى ربيعة^(٤) :

فواعديه سرحتى مالى أو الربا بينهما أسهلاً
يحكى عمر أن صاحبه قالت لأمتها : واعدية الليلة أن يقصد
السرحتين أو الرى التى بينهما . ثم لما علم أن ذلك مزعج لها حين تأتى

(١) الكتاب ١ / ٢٨٠ .

(٢) شرح أبيات سيبويه — ٩١ .

(٣) خزائن الأدب ٢ / ٢٩٧ .

(٤) شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة — محمد بن عبد الحميد — السعادة ١٩٦٠ — ٢٤٩
وروى البيت كما يأتى :

وواعديه سرحتى مالك أودا الذى بينهما أسهلاً

أحدهما ، قال : ليلتمس أسهل الأمرين . وروى هذا البيت وما بعده :

سلمى عديهِ سرحتى مالك أو الربا بينهما أسهلا
إن جاء فليأت على بغلة إني أخاف المهر أن يصهلا
وحمله سيبويه على « انتهوا خيراً لكم » و « ووراءك أوسع لك »
يقول : « وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك ، لأنك حين قلت :
« انتّه » فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر »^(١) وقريباً من
هذا الرأي كان قد ذهب الخليل ، قال : كأنك تحمله على ذلك
المعنى ، كأنك قتلت : إنته وأدخل فيما هو خير لك ، فنصبتك لأنك
قد عرفت أنك إذا قلت له : انتّه ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك
انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استخدامهم إياه في الكلام ، ولعلم
المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انتّه ، فصار بدلاً من قوله :
أنت خيراً (لك) وأدخل فيما هو خير لك »^(٢) . وإلى هذا ذهب أبو
جعفر النحاس في قوله : « يريد واعدية يكنّ ذاك الوعد أسهل
لك »^(٣) . ويرى صاحب الخزانة أن قول النحاس « وأت أسهل
المواضع » منقول عن المبرد ، وتعليقه أنه لما قال : فواعدية ،
أزعجها ، فكأنه قال : اقصدى أسهل المواضع^(٤) .

والأقرب إلى الاعتماد — عندي — أن النحاس احتذى كلام
الشتتتمري المفهوم منه : أن الشاعر هو الذى أرسل إليها امرأة ، فإنه
قال نصب أسهل بإضمار فعل دل عليه ما قبله ، لأنه لما قال : فواعدية

(١) الكتاب ١ / ٢٨٣ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٣ — ٢٨٤ .

(٣) شرح أبيات سيبويه — ٩٢ .

(٤) الخزانة ٢ / ١٠٣ .

سرحتي مالك أو الرنى بينهما ، علم أنه مزعج لها داع إلى إتيان أحدهما ، فكأنه قال : اتنى أسهل الأمرين عليك^(١) .

ذكر سيبويه قول الشاعر :

اعتاد قلبك من سَلَمَى عوائدهُ وهاج أهواءك المكنونة الطَّلُّ
ربع قَوَاءٍ أذاع المعصراتُ به وكلُّ حيرانٍ سارٍ ماؤُه نَحْضِلُ^(٢)

قال سيبويه : « كأنه قال : وذاك رُبْعٌ ، أو هو ربْعٌ رفعه على ذا وما أشبهه »^(٣) . وذكر كل من السيرافي والنحاس والشتتري أن رفع الربيع على معنى (ذاك ربْعٌ) ولولا ذلك لقال : ربعاً قَوَاءً ، وكان الوجه فيه النصب ، والعلة في ذلك أنك شغلت الفعل بما هو من سببه وقبله شيء قد عمل فيه الفعل وسببه الهاء التي في قولك به^(٤) . وقال ابن جنى في الخصائص : « والبدل لا يجوز إذا كان الثاني أكثر من الأول ، كما يجوز إذا كان الأول أكثر من الثاني ، ألا ترى أنهم لم يميزوا أن يكون « رُبْعٌ » من قوله (البيتين) بدلا من الطلل ، من حيث كان الربيع أكثر من الطلل ، ولهذا ما حمله سيبويه على القطع والابتداء دون البدل والإتباع »^(٥) .

فانتفاء البدلية راجع إلى أن « ربع » أكثر من الطلل ، فلذلك قطعه

(١) راجع : شرح الشواهد للشتتري — ١٤٢ — والخزاة ٢ / ١٠٣ .

(٢) البيتان لعمر بن أبي ربيعة كما في الكتاب ١ / ٢٠١ وشرح شواهد المغنى للبغدادى في الشاهد ٨٣٤ والخصائص ١ / ٢٩٦ ، ٢ / ٢٢٦ وفي شواهد المغنى للسيوطى ٣١٢ بدون نسبة .

(٣) الكتاب ١ / ٢٨٢ .

(٤) راجع : شرح الأبيات للنحاس ص ٩١ — ٩٢ ، وشرح الشواهد للشتتري ١ / ١٤٢ والكتاب ١ / ٢٨١ .

(٥) الخصائص ٣ / ٢٢٦ .

سيبويه واستأنفه فكان تقديره — عنده — : هناك ربعٌ أو نحو ذلك^(١) .

وما ذكره ابن جنى ، ذكره تلميذه عبد القادر الجرجاني عن طريق سيبويه واحتذاء كلامه في باب الحذف ، قال : « ... قال شيخنا رحمه الله : ولم يحمل البيت الأولى على أن الربع بدل من الطلل لأن الربع أكثر من الطلل ، والشئ يبدل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشئ من أقل منه ففاسد لا يتصور »^(٢) . وذكر الجرجاني أيضاً أن مثل هذا كثير إذ يحذف العرب المبتدأ كما يحذفون الفعل وهو في هذا محذوف لقول سيبويه : « ... ومن ذلك قول العرب : (كَلَيْهِمَا وَثَمْرًا) فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : أعطنى كليهما وثمرًا . ومن ذلك قولهم : « كل شئ ولا هذا » و « كل شئ ولا شتيمة حر » أى ائت كل شئ ولا ترتكب شتيمة حر ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه فأجرى مجرى : ولا زعماتك ... وهكذا »^(٣) ويعلق عبد القاهر مرة أخرى « وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون ، فقد يضمرون الفعل فينصبون كييت الكتاب أيضاً :

« ديار مية إذ مى تساعفنا » .

أنشده بنصب ديار على إضمار فعل كأنه قال أذكر ديار مية ، ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف »^(٤) .

إذن — هناك اعتراف صريح بداية من سيبويه وحتى عبد القاهر

(١) الحافظيات — ٦٣ .

(٢) دلائل الإعجاز — تحقيق محمد رشيد رضا — ١١٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٨٠ — ٢٨١ ولا يخفى أن في المثل بعض ما في الشعر من شذوذه .

(٤) دلائل الإعجاز ١١٣ وراجع مرة أخرى الكتاب ١ / ٢٨٠ .

باحترام المقام من واقع مفهومهم الواسع للسياق الذى يشتمل على المحذوف والمذكور فى الكلام الذى يفهم من تنظير ابن هشام فى قوله : « إن دليل الحذف نوعان ، أحدهما : غير صناعى ، وينقسم إلى حالى ومقالى ، ... ، والثانى صناعى ، وهذا يختص بمعرفة النحويون ، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة »^(١) .

وكأن ابن هشام وقد قسم السياق إلى نفسى وملفوظ ، وجعل النفسى مما يختص به الحالى والمقالى ، وفى المملفوظ حصرت الصناعة النحوية أو عمل النحوى ، وعلى كل حال فالحذف — بلغة عبد القاهر — « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجذبك ألطف ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما يكون بياناً إذا لم تبين ، وهذه جملة تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر »^(٢) « وترك الذكر أفصح من الذكر » هو بيت القصيد الذى يفرق بمقتضاه عبد القاهر بين مستويين للشعر أحدهما سطحي والآخر عميق . وإذا كان النظر السطحي إلى الشعر ضاراً فإنه لا مناص من اللجوء إلى إكتشاف الأبنية العميقة التى هى أنظمة شعرية فى الأساس . والابتعاد عن البنية السطحية يعنى أيضاً بحث الشعر بطريقة تتباين مع تلك التى يُعامل بها مع النثر ، لأن نظام الشعر قائم على منطق خاص بالشعور واللاشعور ممتزج بضرب واسع من الخيال .

والدخول إلى الشعر من جهة بنيته العميقة يخلصه من التشابك والتساوى مع الأجناس النثرية ، فحينما يقرر الفكر النحوى استحالة

(١) معنى اللبيب ٢/ ٦٠٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ١١٢ .

وجود البدل إذا كان الثاني أكثر من الأول في حين يقرر جوازه إذا كان الأول أكثر من الثاني إنما يكشف عن وعى النحاة بالجزء المحذوف من السياق واعترافهم بالمقام ومكوناته الشعورية واللاشعورية لكل أسلوب شعري على وجه الخصوص ، وهذا الجزء المحذوف لا يتعلق كغيره من الملفوظات بالواقع الإخباري ، وإنما يرتبط بعالم السحر والدهشة لأنه خيال في خيال ، ولهذا كان ذكر الأشياء . كما يقول عبد القاهر — أقل من خفائها . ومنطقة الغياب في الشعر هي مرتع خصب لتأويل المتلقى » وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء ، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلا منه ، أو لا يكون منه »^(١) .

ومما ذكره سيبويه في هذا الباب قول النابغة الذبياني^(٢) :

إذا تُغْنِي الحَمَامُ الوُرُقَ هَيَّجَنِي
ولو تَغْرُبْتُ عنها أُمُّ عَمَّارٍ

قال الخليل رحمه الله : لَمَّا قَالَ هَيَّجَنِي عُرفَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ثَمَّ تَذَكُّرٌ لتذكُّرة الحمام وتهيجه ، فَالْقِيَ ذَلِكَ الَّذِي قَدْ عُرفَ مِنْهُ عَلَى أُمِّ عَمَّارٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : هَيَّجَنِي فَذَكَرَنِي أُمُّ عَمَّارٍ^(٣) أَيْ نَصَبَ أُمُّ عَمَّارٍ عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّهُ قَالَ : وَذَكَرَنِي الْحَمَامُ أُمُّ عَمَّارٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ : هَيَّجَنِي هُوَ تَذَكُّيرُهُ إِيَّاهُ ، لِأَنَّهُ إِذَا هَيَّجَهُ فَقَدْ ذَكَرَهُ^(٤) . فَ« هَيَّجَنِي دَلَّ عَلَى ذَكَرَنِي »^(٥) كَمَا تَابَعَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَابْنُ جَنِي^(٦) . وَذَكَرَ السَّيْرَافِيُّ أَنَّ

(١) دلائل الإعجاز ١١٩ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٦ — جمهرة أشعار العرب ٢٢٥ — الأضداد لابن الأثير ص ٣٤١ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٨٦ .

(٤) شرح أبيات سيبويه ٩٣ .

(٥) كتاب الشعر ١ / ٩٩ .

(٦) الخطاريات ١٣٥ .

نصب « أم عمار » بفعل مضممر كأنه قال : « تذكرني أم عمار »
« لأن التهييج لا يكون إلا بالذكر »^(١) وتفسيره عند ابن جنى أنه
« اكتفى بالمسبب الذي هو التهييج من السبب الذي هو التذكير »^(٢) .
وكلام العرب أكثره هكذا حملاً على المعنى ، واكتفاء من السبب
بالمسبب وبالمسبب بالسبب^(٣) وقد عقد في خصائصه باباً « في
الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب » لأنه « موضع من
العربية شريف لطيف وواسع لتأمله كثير » وقد عني أبو على الفارسي
به قبل ابن جنى « وذكر منه مواضع قليلة » ونحو منه ما أنشده أبو
بكر :

قد علمت إن لم أجد معينا لأخلطن بالخلوق طينا
يعنى امرأته . يقول : إن لم أجد من يعيننى على سقى الإبل قامت
فاستقت معى ، فوقع الطين على خلوق يديها . فاكتفى بالمسبب الذى
هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذى هو الاستقاء معه^(٤) .
ومنه قول الأخطل^(٥) :

فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن الريح طيبة قبول
وكان الأخطل قد سأل الغضبان بن القبعثرى الشيباني فى حمالة ،
فحيره بين ألفين ودرهمين ، وأغراه بالدرهمين ليحذو حذوه
الشيبانيون فيعطيه كل منهم درهمين استكثاراً للألفين ، فقبل الدرهمين
فأدت إليه الأحياء جميعاً إلا بنى سدوس ، فقال هذا معاتباً لهم . وعنى

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة — ١٠٠ .

(٢) الخصائص ٢ / ٢٢٥ .

(٣) الخطريات ٣٠ .

(٤) الخصائص ٣ / ١٧٤ .

(٥) ديوانه ١٢٦ .

بقوله : « إن الريح طيبة القبول » أن قد طاب لى ركوب البحر والانصراف عنكم ، مستغنيا عن درهميكم^(١) .

ولقد اكتفى بذكر السبب عن المسبب قال ابن جنى : « أى إن بخلت تركناها وانصرفنا عنها ، فاكتنى بذكر طيب الريح المعين على الارتحال عنها »^(٢) .

ومنه ما أنشده أبو العباس :

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظِلْمًا ، فَمَا أَرَى
يُنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ

وقال : هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماء ، فيشترون بشفته ما يأكلون فقال : الآكلين الماء ، لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه . ومرّ بهذا الموضع بعض مولّدى البصرة ، فقال :

جُزْتُ بِالسَّابِاطِ يَوْمًا إِذَا الْقَيْنَةُ تُلْجِمُ
وهذا إنسان كانت له جارية تغنى ، فباعها واشترى بشفنها برذونا ، فمر به هذا الشاعر وهو يلجّم ، فسّمّاه قينة ، إذ كان شراؤه مسببا عن ثمن القينة^(٣) .

ومنه : (إن تبكيا فالدهر قد أبطاكا) .

ألا ترى أن قوله « الدهر قد أبكاكا » قد عُلمَ منه وقوع البكاء منهما فى معنى الشرط فى الواقع لا محالة ، لكنه محمول على معناه ،

(١) الكتاب ٣ / ١٤٨ — والشاهد عند سيويه على منع سدوس من الصرف مملا على معنى القبيلة وكذلك عند كل من النحاسي والشتتري . راجع شرح أبيات سيويه ١٧٧ ، وشرح الشواهد ٢٦ / ٢ .

(٢) الخصائص ٣ / ١٧٦ .

(٣) الخصائص ٣ / ١٧٦ — ١٧٧ .

أى : إن تبكيا فيما تستأنفان فإن ما أُنما عليه من جور الدهر عليكم مؤد إلى بكائكما . فأقام سبب البكاء مقام مسيبه المتوقع وهو البكاء على حد مذهب العرب في إقامة السبب مقام المسبب تارة وإقامة المسبب مقام السبب تارة أخرى^(١) .

ومنه قول الفرزدق :

قتلتُ قتيلًا لم ير الناس مثله
أقبله ذا تومستين مسورا^(٢)

ولما قتل حيا يصير بعد قتله قتيلًا ، فاكتفى بالمسبب من السبب .
قال :

قد سبق الأشقر وهو رابض فكيف لا يسبق إذ يراكض
يعنى مهراً سبقت أمه وهو في جوفها ، فاكتفى بالمسبب الذى
هو المهر ، من السبب الذى هو الأم^(٣) .

والاكتفاء بالسبب عن المسيب ، وبالمسبب عن السبب لا يعتمد إلا على غير المشابهة ، والمشابهة كثيراً ما تضلل الباحث عن المعنى فى الشعر ، لأنها ترتبط بالتداعى والوهم أحيانا ولكن الاعتماد على غير المشابهة يفتح الباب للمفارقة بين عناصر الأسلوب الشعرى ، والمفارقة لا يظهر تجليها فى أسلوب قدرما يظهر فى علاقات الغياب والحضور الذى أسماها ابن جنى : اكتفاء السبب عن المسيب أو اكتفاء المسيب عن السبب وهو بناء يعنى توفر مستويين ، أحدهما سطحى مضلل للمتلقى إذا أخذ به ، ولهذا يشير ابن جنى إلى ضرورة إسقاطه أو

(١) الخطايات ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) التومة : اللؤلؤ - والمسور : لابس السوار .

(٣) الخصائص ١٧٧/٣ .

تناسبه لأنه لا يوصل إلى مراد المتكلم ، فقيمته تكمن في أنه توطئة
للكشف الأعماق عن مستوى باطنى يتصف بالشعرية ، إذن المعنى
الخرفى فى هذا الأسلوب ، ليس هو المطلوب ، إنما هو سبب أو مدخل
للمعنى الشعرى . وشبكة الوصل بين السبب والمسبب فى الشعر هى
نوع من الحبال السرية التى تولد عن الدهشة والإحساس بالسحر
الذى ألمح إلى شىء منه عبد القاهر الجرجانى فى كلامنا السابق .
والأداة الفاعلة فى كل ذلك هى الحمل على المعنى .

— ب —

و « الحمل على المعنى » يتضمن من السحر والدهشة ما توحى به كلمات ابن جنى في توصيفه ، يقول : « هو بحر لا يُنكش ، ولا يفتح ، ولا يُؤنى ، ولا يغرض ، ولا يعضض ، و وكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأويل »^(١) . وقد عقد له فصلا في خصائصه ، وعالج بعضا من مسائله في كتابه « المحتسب » و « الخاطريات » . قال في الخصائص : « اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك أو فرعاً وغير ذلك ... »^(٢) .

واختيارنا لبعض الظواهر دون سواها يستند إلى الاعتداد بإرادة المتكلم أصلا ، لهذا فإننا سنتحى عن بحثنا تلك المسائل التي يُرد فيها فرع إلى أصل ، لأنه ثمة فرق بين ما يُرجع فيه إلى مقامات بعضها يعود إلى عوالم شعورية وغير شعورية ، وتلك التي لا يعتد فيها بغير الأصل سواء أكان عرفيا أو وضعيا .

١ — تذكير المؤنث :

قال عامر بن جوين الطائى يصف أرضا مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث^(٣) .

فلا مُزَنَّةٌ وَدَقَتْ وَذَقَهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا

(١) الخصائص ٢ / ٤٣٥ .

(٢) الخصائص ٢ / ٤١١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤٦ .

وفي شرح أبيات سيبويه : قال أبقل ولم يقل أبقلت^(١) وذلك كما يقول ابن جنى لأنه « ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان »^(٢) « حملا على معنى المكان فأعاد الضمير على المعنى »^(٣) . ومنه أيضا البيت التالي :

إنَّ إمراً غره منكن واحدةٌ بعدى وبعدك في الدنيا لمفرور
يقول ابن جنى : « لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث ، وإن كان تأنيثه حقيقيا »^(٤) وتفصيله عند الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، أن الاستشهاد بهذا البيت في قوله « غره واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو « غر » مع أن فاعله — وهو قوله « واحدة » مؤنث حقيقى التأنيث ، فإنه في الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام غره منكن امرأة واحدة ، والأصل في الفاعل الحقيقى التأنيث أن تلزم في فعله التاء^(٥) . ويرى صاحب الخصائص أن « تذكير المؤنث واسع جداً ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب »^(٦) .

ومن تذكير المؤنث ما ذكره ابن منظور في اللسان (ع م ر) في الحديث عن امرأة قامت على قبر رجل تكيهه :

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر
تركنتي في الدار ذا غربة فقد ذل من ليس له ناصر

(١) شرح أبيات سيبويه ١١٤ .

(٢) الخصائص ٤١٢/٢ .

(٣) الخزانة ٤٦/١ .

(٤) الخصائص ٤١٤/٢ .

(٥) حاشية الانصاف ١٧٥/١ .

(٦) الخصائص ٤١٥/٢ .

وكان الأصل أن يقول « ذات غربة » ولكنه أجرى الكلام على معنى « إنسان » أو « شخص »^(١) .

ومنه ما أنشده ابن منظور أيضا في (ب ك ي) قال : طرفه : وما زال عني ما كنت يشوقني وما قلت حتى ارفضت العين باكيا فإنه ذكر باكيا — وهي خبر عن العين والعين أنثى ، لأنه أراد حتى ارفضت العين ذات بكاء وإن كان أكثر ذلك إنما هو فيما كان معنى فاعل لا معنى مفعول^(٢) .

ومنه أيضا هذه الشطرات من الرجز :
يا بئر يا بئر بنى عدي لأ ترحسن قعرك بالدلى
حتى تعودى أقطع الولي
وكان الأصل أن يقول « قطعى الولي » لأن البئر مؤنثة إلا أنه ذكره حملا على المعنى^(٣) .

٢ — تأنيث المذكر :

كقول جرير^(٤) :
لما أتى خير الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
فقال : تواضعت سور المدينة والسور مذكر ولكن لما كان من المدينة رد الفعل على المدينة^(٥) . قال الأعلام : « إن السور ، وإن كان

(١) الانصاف ٥٠٧ — ٥٠٨ .

(٢) السابق ٥٠٨ .

(٣) السابق ٥٠٩ .

(٤) ديوان جرير ٣٤٥ ، والكتاب ١ / ٥٢ .

(٥) شرح أبيات سيويه ٤٤ .

بعض المدينة لا يسمى مدينة كما يسمى بعض السنين سنة ، ولكن الاتساع فيه متمكن لأن معنى تواضعت المدينة وتواضع سور المدينة متقارب «^(١) قال الأعشى^(٢) :

لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ الْمُتَفِدِينَ شَرَابِهِمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا
وكان الأصل أن يقول « قبل إنفاده » لأن الشراب مذكر إلا أنه أنه حملا على المعنى ، لأن الشراب هو الخمر في المعنى^(٣) .

ومن تأنيث المذكر ما أنشده سيبويه لجرير^(٤) :

إذا بعض السنينَ تعرّقتنا كفى الأيتام فقد أوى اليتيم
لما تقدّم قبله ، وهو أن (بعضاً) اكتسب التأنيث مما بعده
بالإضافة ولهذا قال : (تعرّقتنا) بالتأنيث^(٥) ومنه ما أنشده ابن جني :
يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوتُ
قال : « فقد أنث الصوت لأنه معنى الاستغاثه^(٦) . وإن كان
صاحب الخزاعة قد تبني رأى ابن جني في سر الصناعة وهو أن التأنيث
في البيت الأسبق (إذا بعض السنين) أسهل من تأنيث الصوت
قليلا ، والعة — في نظره — أن بعض السنين سنة ، وهي مؤنثة وهي
لفظ السنين ، في حين أن الصوت ليس بعض الاستغاثه ولا من
لفظها^(٧) . ومنه ما نسب إلى ابن بري الهذلي :

(١) شرح الشواهد للشتمري ٢٥/ ١ والخزاعة ٤/ ١٦٣ .

(٢) ديوانه ٥٠ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٠٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٥٢ .

(٥) الخزاعة ٤/ ١٦٤ .

(٦) الخصائص ٢/ ٢١٦ .

(٧) الخزاعة ٤/ ١٦٥ .

لو كان في قلبي كقدر قلامه حياً لغيرك قد أتاها أرسلى
قال ابن جني : « كسر رسولا وهو مذكر على أرسل ، وهو من
تكسير الموث ... لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة لأنها في غالب
الأمر مما يستخدم في هذا الباب »^(١) ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :
فكأن مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص : كاعبان ومُعصير
أنت الشخص لأنه أراد المرأة^(٢) .

٣ — معنى الواحد في الجماعة :

قال ذو الرمة من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة^(٣) :
ومية أحسن الثقلين وجها وسالفة وأحسنه قدالا
فأفرد الضمير ، مع قدرته على جمعه . وهذا يدل على قوة
اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها ، ألا ترى أن الموضع
موضع جمع ، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب
الموضع إلى الأفراد ، لأنه مما يؤلف هذا المكان^(٤) . إذن الأفراد في
موضع الجماعة — ههنا — قائم على الاختيار وهذه السمة الأسلوبية
تنفي عن الأسلوب طابع الرتب . ومنه ما أنشده أبو زيد من شعر
الأسود بن يعفر^(٥) :

(١) الخصائص ٢ / ٤١٦ .

(٢) الخصائص ٢ / ٤١٧ .

(٣) ديوانه ٤٣٦ ، الخزانة ٤ / ١٠٨ ، الكامل ٦ / ١٨٠ .

(٤) السالفة : أعلى المنق . القذال : مؤخر الرأس فوق القفا .

(٥) الخصائص ٢ / ٤١٩ .

(٥) أبو زيد الأنصاري — النوادر — تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد — دار الشروق بيروت —

١٤١٠ هـ — ١٩٨١ م — ٤٥١ .

فأصبح أخذاني كأن عليهم ملاء العراق والثغام المنزعا
يئينهم ذو اللب حين يراهم بسيماهم بيضا لحامهم وأصلعا
و (أصلعا) بفتح اللام — موضع الشاهد لأنه وضع المفرد
موضع الجمع أي « صُلعا »^(١). ومنه قول القائل :

فإنكم أعمام أمي وخالها

حسن أفراد الخال هنا أن الخال متزعة لابن الأخت ، قال : وقوة
مراعاتهم له ، فأخذ طرفا من قوله :

إن نزاراً أصبحت نزارا

أي هم على دعوة واحدة فكأنهم رجل واحد ، أي نفس واحدة ،
وليس للعم في هذا ما للخال^(٢) .

ومنه ما قاله قيس بن الملوح في قصيدته الطويلة المعروفة
بالمؤنسة^(٣) :

فشب بنو ليلى وشب بنو ابنها وأغلاق ليلى في الفؤاد كما هيا
أراد بنو بنينا ، فأوقع الواحد موقع الجماعة^(٤) .
ومنه ما أنشده ابن منظور^(٥) :

ألا هلك الشهاب المستنير و يذ رهنا الكمي إذا نغير
وحمال الممين إذا آلت بنا الحدثان ، والأنف النصور

(١) كتاب الشعر ١/ ٢١٢ .

(٢) الخاطريات ٥٣ .

(٣) ديوانه ٣٠٧ .

(٤) الخاطريات ١٢٤ .

(٥) لسان العرب بلون سبة في (ح د ث) .

إذ راعى الشاعر معنى الحدثان وألحق التاء بناء على هذا المعنى في قوله (ألت بنا الحدثان)^(١) ، وجعله أبو على الفارسي شاهداً في موضع الواحد في معنى الجمع قال : « فمن الناس من يذهب إلى أنه ذهب بالحدثان إلى الحوادث ، فأنت على ذلك وكأنه جعله اسماً للجنس وحمل الكلام على المعنى لأنه جمع فأنت على ذلك »^(٢) .

٤ — معنى الجماعة فيما دونها :

ومنه قول الفردوق في مدح سليمان بن عبد الملك وهو جرير^(٣) :
فيا ليت دارى بالمدينة أصبحت بأجفار فليج أو بسيف الكواظم
يريد الجفر وكاظمة^(٤) .

ومنه قوله يهجو جريراً :

ولإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزأك حيث تقبل الأحجار
يريد الحجر . ويعمل ابن جني لذلك بقوله : « فإنه جعل كل ناحية حجراً ، ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول : مسست الحجر . وعليه شابت مفارقه وهو كثير العثانين وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد »^(٥) .

(١) الإنصاف ٢/ ٧٦٦ .

(٢) كتاب الشعر ٢/ ٥٣٠ .

(٣) الخصائص ٢/ ٤٢٠ — والكواظم يعنى كاظمة وما حولها .. فليج واد بين البصرة وحمى ضرية —

والجفر : البحر لم تطلو .

(٤) الخصائص ٢/ ٤٢٠ .

(٥) الخصائص ٢/ ٤٢٠ .

٥ — وضع المفرد على معنى المثني :

ومن الأفراد على معنى التثنية قول الفرزدق يمدح أسد بن عبد الله
القسري^(١) :

يداك يدٌ إحداهما التَّيْلُ كُلُّهُ
وراحتك الأخرى طعان تُغامِرُهُ

يقول أبو على الفارسي : « المراد بقوله : « يدٌ » وإن كان قد
أفردها التثنية ، كأنه قال : يداك يداي إحداهما كذا »^(٢) والعلة لما
يقول : « لو كان المراد بقوله « يد » الأفراد ، على ما عليه اللفظ ، لم
يجز ، لأنك إن جعلتها خبراً للدين ، لم يستقم أن يكون المبتدأ مثني ،
والخبر مفرداً . وإن جعلتها مبتدأة ، لم يجز أن تقول : يد إحداهما
كذا ، كما لا تقول : زيد أحدهما كذا إنما تقول الزيدان أحدهما
خارج . فإذا لم يخل — إذا أفردها — من أن تكون خبر ابتداء ، أو
مبتدأ ، ولم يسع حملها على واحد منهما ، علمت أن المراد بالأفراد
التثنية ، كأنه قال : يداك يداك إحداهما كذا والأخرى كذا »^(٣) .

ومنه قول امرأ القيس يصف فرساً^(٤) :

وعينٌ لها حذرة بدرة شقت مآقيها من آخر

يريد العينين والدليل على ذلك قوله :

وشقت مآقيها من آخر

(١) ديوانه ٣٤٢ وفي الديوان الندي بدلا من كله .

(٢) كتاب الشعر ١/ ٢٠٩ .

(٣) السابق ١/ ٢٠٩ .

(٤) ديوانه ١٦٦ — عين حذرة — أى مكتنزة صلبة ، والبدره التي تبلى بالنظر ، أى تسرح وتعجل ،
وشقت من آخر — بضم الألف والخاء : أى أنها مفتوحة كأنها شقت من مؤخرها .

وقول بشر بن أبي حازم (١) :

له كَفَّان كَفَّ كَفَّ ضُرٌّ وكَفَّ فَوَاضِلٌ خَضِيلٌ نداها

يقول أبو علي : « » ويجوز أن يكون وضع « كف » موضع إحداهما ، فحمل الكلام على المعنى ، ألا ترى أن قوله : « كف » هي إحدى الكفين في المعنى ، فحمل على ذلك ، فكأنه قال : له كفان (إحداهما كف ضر ، وعلى الوجه الآخر يصير كأنه قال : له كفان) كفان ، وإحداهما مضمرة مرادة كأنه قال : إحداهما كف ضره والآخر كف فواصل فحذف المبتدأين « (٢) » .

٦ — المثنى على غير معناه :

ومنه قول جرير في هجو الفرزدق (٣) :

بان الخليط برا متين فودّعوا أو كلمًا ظعنوا ليين تجزع
قال ابن جنى : « إنمار ام أرضا واحدة معروفة » (٤) ومنه ما أورده صاحب النوادر لامرأة من رهط ربيعة بن مالك تهجو سبيعا (٥) :

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن شريكه تطمع نفسه كل مطمع
أودع فيه الشاعر ضمير (مَنْ) في (يكن) على لفظ الأفراد وهو اسمها وجاء بـ (شريكه) خبر الـ (يكن) على أنفسها كل مطمع (٦) . ويصدر ابن جنى في هذا التوجيه عما ذكره أبو علي عن

(١) ديوانه ٢٢٣ .

(٢) كتاب الشعر ١ / ٣٠٨ .

(٣) ديوانه ٣٤٠ .

(٤) الخصائص ٢ / ٤٢٠ .

(٥) النوادر ١١٩ .

(٦) الخصائص ٢ / ٤٢٣ .

الكسائي في عودة التثنية على لفظ (من) . فقال تطمع نفسه ولم يقل
تطمع أنفسهما وفي هذا معاودة للفظ بعد الحمل على التثنية .

وخطاب الاثنين شائع في القصيدة العربية القديمة حيث كان الشاعر
يقيم وشيجة من نوع ما بين نفسه والمجتمع . والتعبير بالثنى كان
وسيلة للانفلات من الذات للانحام بالكون .

يقول سويد بن كراع^(١) :

فإن تُزْجُراني يا ابن عفان اندجر
وإن تتركاني أحمر عرضاً ممّناً

قال الفراء : « ونرى أصل ذلك أن الرقعة أدنى ما تكون ثلاثة
نفر . فعجى كلام الواحد على صاحبيه . ألا ترى أن الشعراء أكثر
شيء قليلاً : يا صاحبي ويا خليلي »^(٢) .

وللدلالة التثنية على معنى الكثرة عقد أبو علي في كتابه باباً ذكر فيه
من إنشاد الأصمعي لعل بن العذير الغنوي :

وإذا رأيت المرء يشعبُ أمره
شعبُ العصا ويلجُ في العصيان
فاعمد لما تغلّو فما لك بالذي
لا تستطيع من الأمور يدان

مبيناً أنه لم يرد بقوله : « يدان » التثنية التي هي أنقص من ثلاثة ،

(١) طبقات فحول الشعر ١٤٨ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٢٥ وفيه باب (مخالفة ظاهر اللفظ معناه) ومنه أن تأمر الواحد والاثنين فما
غوى أمرك الاثنين . فتقول : افعلوا قال تعالى : « ألقوا في جهنم كل كفار عنيد » الخطاب لخرقة
جهنم وربانيتها ص ٢٢٤ من المصدر نفسه

ولكن بالغ في نفى القوة عنه وأخبر عن اعتياضه عليه ، وقلة نقياده له^(١) .

ومنه قول الفرزدق^(٢) :

وما قمت حتى كاذ من كان مسلماً
ليلبس مُسَوِّدِي ثياب الأعاجم

وذكر أبو علي أن التثنية مراد بها الكثرة قال : « ألا ترى أن ثياب الأعاجم ليس لها مُسَوِّدَانِ اثنان إنما يريد به الكثرة والمراد ما يلبسه الرهبان من سود الثياب »^(٣) .

ومثله قول جرجير^(٤) :

لو أن عُصْمَ عمايتين يذبل
سما حديثك أنزلا الأوعالا

فالمعنى : عُصْمَ عمايتين و (عُصْم) يذبل ، وقال : « سما » وهما كثرة كما قال جملان وإبلان وفي التنزيل : « أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما »^(٥) والأرض ليس يراد بها الواحد إنما يراد بها الأرضون^(٦) وذكر المحقق د . محمود الطناحي أن أبا علي قال في البغداديات : « فإن الكلام محمول على : لو أن عُصْمَ عمايتين وعصم يذبل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس بمحمول على (عمايتين) ألا ترى أن عمايتين لا يسمعان »^(٧) .

(٢) ديوانه ٨٤٥ .

(٤) ديوانه ٥٠ .

(٦) كتاب الشعر ١ / ١٣٤ - ١٣٥ .

(١) كتاب الشعر ١ / ١٣٢ .

(٣) كتاب الشعر ١ / ١٣٣ .

(٥) سورة الأنبياء ٣٠ .

(٧) كتاب الشعر هامش ١٣٤ .

٧ — حمل الشرط وجوابه على معناه دون لفظه :

يقول طرفة :

فإن مُتْ فانهيني بما أنا أهلة
وشقى على الجيب يا ابنة معبد

أى : إن مُتْ قبلك . لولا ذلك لم يصحّ المعنى ، ألا ترى أنه قد شرط بقوله « فإن » والشرط لا يصح فيما يقع لا محالة ، وإنما يصح الشرط فيما يجوز وقوعه وترك وقوعه ، والموت واقع بكل أحد لا محالة . وإنما المشكوك فيه موته قبلها أو بعدها فعلى هذا صح الشرط بالموت^(١) .

ومن الحمل على المعنى فى هذا الباب قول رؤية بن العجاج^(٢) :
ياربّ إن أخطأت أو نسيْتُ فأنْتَ لا تنسى ولا تموت
ويستأثر هذا البيث عند ابن جنى بتعليقين : الأول « ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى شأنه لا ينسى أبداً ولا يموت خطأ رؤية أو أصاب ، ومن رؤية ١٩ وما شأنه ؟ حتى يتوهم به أنه يعنى نعمه .. وقوله إن أخطأت فاعف عني أى تحنن بفضلك على تقصى وبقوتك على ضعفى ففيه إذاً طرف من الاستعطاف كقولك : بنعمة الله إلا أنعمت على بفضلته إلا تفضلت على^(٣) وفى تعليقه الثانى يقول ابن جنى : « وليس كون الله سبحانه غير ناس ولا مخطئاً أمراً مسيباً عن خطأ رؤية ولا عن إصابته ، إنما تلك صفة له ، عز اسمه من صفات نفسه ، لكنه كلام محمول على معناه : أى إن أخطأت أو نسيْتُ فاعف عني

(١) الخطايريات ٦٨ وراجع الخصائص ٣٧٢/٢ حيث قال : « أى : إن مت قبلك ، هذا ما يريد لا محالة ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يشرط الإنسان موته ، لأنه يعلم أنه مائت لا محالة » .

(٢) الخطايريات ١٢١

(٣) ديوانه ٢٥ .

لنقصي وفضلك . فاكثفي بذكر الكمال والفضل وهو السبب من
العفو من العفو وهو المسبب «(١)» .

ومنه قول عباد من طرفة (شاعر إسلامي) :

من التفر اللآئي الذين هُم
يهابُ اللثامُ حَلَقَةُ البابِ قعقَعُوا

فالكلام فيه محمول على المعنى كأنه قال : الذين قعقَعُوا هاب
اللثامُ «(٢)» .

وهكذا فالحمل على المعنى كما يذكر ابن جني « واسع في هذه اللغة
جداً » «(٣)» و « كثير في كلامهم » «(٤)» كما يقول ابن الأنباري :

وما أكثر هذا النحو في لغة الشعر على وجه الخصوص ولم يكن
مرادنا استقصاءه وإنما قصدنا إلى ذكر بعض صور الإجراء فيه للتدليل
على أن هذه النحوية الخاصة تتجلى خصوصيتها في بناء الشعر ، وأنها
وسيلة تفيد كثيراً إذا ولج منها نقاد الشعر غنيت قراءاتهم الشعرية بالقيم
التي يمكن الإمساك بها .

(٢) كتاب الشعر ٤٠٧/٢ .

(٤) الإصناف ٥٠٦/٢ .

(١) الخصائص ١٧٥/٣ .

(٣) الخصائص ٤٤٣/٢ .

التأويل بين الصنعة والفن

عقد ابن جنى فى خصائصه بابا « فى الجمع بين الأضعف والأقوى فى عقد واحد » ولم يكن غرضه من هذا الباب التعرية أو بيان الضعف وتفشئ التطرف فى اللغة ، قال : « وإنما غرضنا أن تُرى إجازة العرب جمعها بين قوى الكلام وضعيفه فى عقد واحد »^(١) ، والحكم على هذا السلوك اللغوى — عند ابن جنى — أنه جائز عنهم ، وظاهر وجه الحكمة فى لغتهم ، وأن له وجهاً من النظر صحيحا .

ووجه الحكمة فى الجمع بين اللغتين (القوية والضعيفة) فى كلام واحد هو « أن يُروك أن جميع كلامهم — وإن تفاوتت أحواله على ذكر منهم ، وثابت فى نفوسهم . نعم ، وليؤنسوك بذاك ، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى ويضعف فى عقد واحد ولم (يتحاموه ولم يتجنبوه) ولم يقدح أقواهما فى أضعفهما ، كنت إذا أفردت منهما بنفسه ولم تضممه إلى القوى فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه ، آنس به ، وأقل احتشاما لا استعماله »^(٢) .

فالحكمة فى التآزر هى بدفع الضعف عن الأضعف بخلع قوة الأقوى عليه . ومن ثم أجاز قول الفرزدق^(٣) :

كلاهما حين جدّ التجرئ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رانى
يرى ابن جنى فى هذا البيت أن قوله : (كلاهما قد أقلعا)

(٢) السابق ٣/ ٣١٧ .

(١) الخصائص ٣/ ٣١٥ .

(٣) ديوان الفرزدق ٣٤ ، وبنادر أبى زيد ٤٥٣

ضعيف ، لأنه حَمَلَ على المعنى ، وقوله : (وكلا أنفيهما رأى) قوى
لأنه حَمَلَ على اللفظ^(١) .

ولهذا فهو لم يعتد في هذا البيت بالحمل على المعنى لأن الشاعر لم
يجعل الضميرين عائدين إلى كلا واحدة . يقول ابن جنى : « لكنه قد
أعاد (كلا) أخرى غير الأولى ، فعاملها على لفظها ، ولم يقبح
ذلك ، لأنه قد فرغ من حديث الأولى ، ثم استأنف من بعدها
أخرى ، ولم يجعل الضميرين عائدين إلى كلا واحدة »^(٢) .

غير أن أبا على الفارسي كان قد عقد بابا في « كتاب الشعر »
للاسم المفرد الدال على التثنية ، دلل فيه على أن « كلا » اسم مفرد
وهي وإن دلت على التثنية فهي محمولة على المعنى دون اللفظ وعنده أن
بيت الفرزدق قد حمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى^(٣) وتابعه ابن
الأنباري قال : « أقلعا » حملا على المعنى و « رأى » حملا على اللفظ «
أى أعاد الضمير (كلاهما) في الشطرة الأولى مثني وذلك قوله
« أقلعا » مراعاة لمعنى « كلا » وأخير عن « كلا » في الثانية بمفرد
وذلك في قوله « رأى » مراعاة للفظ « كلا » فدل ذلك على أنه يجوز
مراعاة لفظ « كلا » ومراعاة معناها^(٤) .

هذا وإن كان عبد القاهر الجرجاني يرى « أن الحمل على المعنى
كثير في « كل » قليل في « كلا » والسبب فيه أنه مع كونه مثني
المعنى ، يضرب في الأفراد من وجه وهو أنه بمنزلة قولنا : كل واحد
منهما »^(٥) ، فإن حكم ابن جنى على بيت الفرزدق فيه شيء من

(٢) السابق ٢/ ٤٢١ .

(١) الخصائص ٣/ ٣١٤ .

(٤) الإنصاف ٤٤٧ .

(٣) كتاب الشعر ١/ ١٢٨ .

(٥) عبد القاهر الجرجاني — المقتصد في شرح الإيضاح — تحقيق د . كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة
والإعلام المراقبة ، بغداد ١٩٨٢ م — ١٠٥ .

التناقض . إذ يقرر — مرة — احتذاء لأستاذه أئى على الفارسي، أنه يحمل مرة على اللفظ وأخرى على المعنى وفي موضع آخر ، لا يعده من باب الحمل على المعنى ، وإن كان قد عاد من بعد التثنية إلى الأفراد والعلة — عنده — أن الضميرين لا يعودان على « كلا » واحدة . ويبدو أن التشبث بفكرة الأصل والعودة إليه هي مصدر حكمه الثاني — في حين كانت نية المتكلم هي مصدر الحمل على المعنى عند أئى على الفارسي وابن جنى في حكمه الأول وصاحب كتاب الإنصاف ومحققه .

ويشتم من كلام ابن جنى أن نية المتكلم يشوبها بعض المحاذير إن لم تستند إلى دليل حسي ، وإن لم يصرح بذلك فقد وسّع هذه الفكرة ابن الأنباري قال : « نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم ، ولا التنقل من معنى إلى معنى ، ولكن الظاهر ما صرنا إليه ، لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، وجَرى الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى » (١) ولكن يبقى لابن جنى — رغم حذره مما يمكن تسميته بوهم المتكلم — اعترافه أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكذب تراجع اللفظ » (٢) .

ولهذا ضعف — عنده — أن يكون (هما) من (مصطلاهما) في قول الشماخ (٣) :

أقامت على ربيهما جارتا صفا
كُميتا الأعلى جَوْننا مصطلاهما

(١) الإنصاف ٥١٠ — ٥١١ (٢) الخصائص ٤٢٠/٢ .

(٣) ديوانه ٨٦ والكتاب ١٩٩/١ والخزانة ٢١٩/٤

عائداً على الأعالى في المعنى ، إذا كان أعليين اثنين ، لأنه موضع قد ترك فيه لفظ الشنية حملاً على المعنى لأنه جعل كل جهة منهما أعلى ... أو لأن الأعليين شيخان من شيخين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه لأنه انتكاث وتراجع ، لجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف . على أنه قد جاء شيء منه قال :

رؤوس كبيرهنّ ينتطحان^(١)

وكان سيويه يرى أن عود الضمير في (مصطلاهما) إلى جارتا صفا^(٢) . وجعله مثل هند « حسنةٌ وَجْهها » « شبهوه بحسنة الوجه » « وهو رديء » لأنه « ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب »^(٣) . والبيت تقديره على ذلك « جونا مصطلاهما » بمنزلة « حسنتا أوجههما »^(٤) .

ولكن غيره أنكره عليه ورأى أن الضمير في المصطلى يعود إلى الأعالى لا إلى الجارتين غير أن صاحب هذا الرأي قد أدرك أن الأعالى جمع ولكنه في معنى الأعليين فرد الضمير إلى الأصل وقد استحسن أبو بكر بن ناهض القرطبي هذا التأويل لولا ما يدخل البيت من فساد المعنى وذلك أنك إذا قلت كميتا الأعالى جونا مصطلاهما إن معناه اسودّت الجارتان واصطلّ أعالیهما فإعادة الضمير إلى الأعالى يعنى الأعالى قد اصطلت ، وإذا اصطلت الأعالى فقد اسودت وهو يخبر أنهما لم يسودا لأنهما لم يصل الدخان إليهما ، والدليل على ذلك أنه وصف الأعالى بالكُمثة ولم يصفها بالسواد كما وصف الجارتين ، فيجب أن يرفع ضمير الأعالى بفعله ، فيكون على هذا الأعالى قد اصطلت بالنار ، وهذا خلاف ما أرداه الشاعر لأنه ذكر أنه لم يصطل

(٢) الكتاب ١/ ١٩٩ .

(١) الخصائص ٢/ ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٤

(٣) السابق ١/ ١٩٩ - ١٢٠ .

منها غير الجارتين وأن الأعلى لم يصل إليها الدخان . وهذا خلاف ما نظره النحويون ولهذا رأى أنه لا بد من العودة إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن الضمير في مصطلاهما يعود على الجارتين^(١) وهذا الكلام قد ردّه ابن جنى من قبل واعتبر عود الضمير في مصطلاهما إلى الأعلى ضعيفا لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى .

وفي شرح المفصل قال ابن يعيش : « فجوتنا مثني بمنزلة (حسناً) وقد أضيف إلى (مصطلاهما) ، فمصطلاهما بمنزلة (وجوههما) إذا قلت : جاءني رجلان حسنا وجوهما ، فالضمير الذي في (مصطلاهما) يعود إلى قوله (جارتا صفا) أعاده بعد إسناد الصفة إليه ، فلذلك كان رديفا . يصف الأثافي والصفاء والجبل ، لأن كلتا الأثافيتين تبنى في أصل الجبل في موضعين والجبل الثالث . وقوله (كميتا الأعلى) يعني أن أعلى الأثافيين لم تسود لبعدها عن مباشرة النار »^(٢) .

فالتأويل مختلف لاختلاف الفهم لمعنى البيت هذا من ناحية وللاختلاف في تقدير الأصل الذي يقاس عليه من ناحية أخرى . هذا فضلا عن اختلاف المؤولين وبيئاتهم الثقافية والاعتقادية . وقد ينشأ عند المؤول الواحد أكثر من إجراء حسبا يعتمد الأسلوب على الأصل أو على الحذف . يوضح هذه المسألة أبو علي (في المسائل البغداديات) يقول : « فأما قوله : جوتنا مصطلاهما ؟ فقد قدره سيبويه تقدير حسنة وجهها وجعل قياسه كقياسه ، وكان حكمه عنده— إن أجراه على الأصل دون الحذف . أن يقول : جارتا صفاً جوتن مصطلاهما فيجرى جوتن على الجارتين فيرتفع بجره عليهما ، لأنهما مرفوعتان ثم يرتفع المصطلى بجون ويعود ضمير التثنية على

(١) الخزانة ٤ / ٢٢٤ — ٢٢٥ .

(٢) ابن يعيش — شرح المفصل — عالم الكتب — بيروت ٦ / ٨٣ .

الجارتين ، فيكون كقولك الهندان حسنٌ ثوبُهُما وهند حسنٌ وجهُها ، وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول أقامت على ربعيها جارتا صفاً جونتاً المصطليات فيمن قال الهندان حسنتا الوجوه وفيمن قال صفاً رجليهما ، جونتاً المصطلين فيصير كقولك الهندان حسنتا الثوبين . فلم يستعمله على الإتمام والأصل ولا على الاختصار والحذف ، ولكن جعله كقولك هذه امرأة حسنة وجهها ، فمثنى الجونة وهما وصفاً الجارتين وإضافة مثنى إلى المصطلى ، وهما في المعنى إلا أنه وضع الواحد موضع الجمع فيمن قال حسان الوجوه ، وموضع التثنية فيمن قال صفاً رجليهما وهو المصطلى ، ألا ترى أن لكل واحدة من الجارتين مصطلى ، وإن وجهته على أن المصطلى يكون مصطلى إلى ضمير الجارتين كما أضاف الوجه في قوله هذه امرأة حسنة وجهها إلى ضمير المرأة بعد إضافة حسن الذى هو الوجه في المعنى إلى الوجه فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت ، وقد يحتمل غير ما تأوله ^(١) .

فافتراض مجموعة من الأنظمة العميقة والانطلاق منها واحدة واحدة هو أساس الإجراء التأويلى عند سيبويه — فى هذا البيت — كما يشرح أبو على هذه التحويلات ، وهى بلاشك تدل على جدل المعنى فى ذهن سيبويه متبينة لبعض الأنظمة النحوية على مستوى السطح فى التعبير الشعرى .

ولا يضير تأويل سيبويه ومن تبعه احتفال آخرين بعودة الضمير فى مصطلاهما إلى الأعلى بإعتباره مجموعاً فى اللفظ واثنين فى المعنى ، وكما وجه الطعن لتأويل سيبويه يمكن أن يوجه كذلك إلى هذا التأويل لأن فى حمل التثنية على الجمع غرابة لا يسوغها عدم اطراد هذا الأسلوب

(١) الخزانة ١ / ٢٢٥ .

والخلاف في حد ذاته حول هذا البيت وغيره إنما يعود إلى تصارع أفكار ، وتباين في طرق التفكير ومن ثم في تنوع القراءة وتعدددها ، وتعدد القراءة يحمل من أثر الشعر عطاءه الذي لا ينضب حسباً تجليّه الأنظمة النحوية المبتكرة التي لا يمكن أن تكون مضموناً لشكل أو شكلاً لمضمون ، كما نرى في تأويل أبي على الفارسي لقول الأعشى^(١) :

مأبكاء الكبير بالأطلال وسؤالي وما يرُدُّ سؤالي
دمنة قفرة تعاورها الصيف يريحين من صبا وشمال
وقد أراد بالكبير نفسه وعذما بالوقوف على الأطلال وسؤاله إياها . يقول أبو على : « اعلم أن قوله « سؤالي » بعد قوله : « بكاء الكبير » حتمل للكلام على المعنى ، وذاك أن « الكبير » لما كان المتكلم في المعنى ، حمل « سؤالي » عليه ، ألا ترى أن « ما بكاء الكبير » إنما هو : ما بكائي وأنا كبير ، وبكاء الكبير بالأطلال ، مما لا يليق به ، لأنه احتياج لصبا أو تصاب^(٢) .

فالإختلاف في تقدير المعنى لا يرجع فقط إلى إختلاف طرائق المؤولين حسب إختلاف ثقافتهم وفهمهم للسياق وإنما كما يقول فيش في كتابه « علم الأسلوب الانفعالي » : « تقوم البنية العميقة بدور مهم في تحقيق المعنى ، ولكنها ليست كل شيء : فنحن نفهم لا على أساس البنية العميقة وحدها ، بل على أساس العلاقة بين البنية السطحية التي تكشف عن نفسها في الزمن والتقييد المستمر لها استناداً إلى قواعد التكهن عندنا لأعلى أساس البنية العميقة »^(٣) .

(١) مطلع قصيدة مدح بها الأسود بن المنذر اللخمي . ديوانه ٢٧ وما يحتمل الشعر ٣٨ — ٢٩ .

(٢) كتاب الشعر ٢ / ٥٠٨ .

(٣) ذكره ولیم رای — المعنى الأدبي — من الظاهرية إلى التفكيكية . ترجمة د . بويل يوسف

عزيز — دار المأمون للترجمة والنشر — بغداد ص ١٧٦ — ١٧٧ .

فالمعنى — طبقاً لنظرية فيش — إنما هو في الحقيقة أثر يوازي
القصد الذى ينتجه ، بمعنى أن أساس التحليل يعتمد على الإدراك أو
التفسير حينما يدخل المفسر في علاقة جدلية مع البناء اللفظي للمعنى
أقول : البناء اللفظي لكى يكون هناك قدر مشترك حول طبيعة البناء
الشكلي لدى النحاة « فالقصد والفهم غايتان لفعل عرفي واحد . كل
منهما يشترط بالضرورة وجود الآخر ، فهنا صورة القارئ المطلع
الخبير يعنى في الوقت نفسه تحديد سمات قصد المؤلف . ويصح عكس
ذلك أيضاً . فالقيام بأى منهما يعنى تحديد الظروف المعاصرة
للقول » (١) .

وقصد الشاعر — المعنى الشعري — ليس معنى ناجزاً ، كما أنه
ليس معنى أصلياً ، إنما هو دلالة ينتجها التأويل طبقاً للظروف المحيطة
للهيئة الشكلية إذ المعاصرة صنو الملازمة للعمل ولسنا أبدأ في معزل عن
ظرف معين « ولما كنا دائماً غير معزولين عن فعل التفسير ، فلا توجد
إمكانية لبلوغ مستوى من المعنى خارج أو دون التفسير . ولكن في
كل ظرف لا بد أن يظهر لنا معنى معين يبدو لنا أنه لا يمكن تفسيره
لأنه مشابه تمام الشبه لبنية الظروف التأويلية (ومن ثم ادراكنا) » (٢) .

فذاية المخاطب — هنا — تكاد تنعدم إزاء الحقيقة الموضوعية
للمعنى — حسب رأى فيش — مما يبعد هذا القياس النقدي عن
الإبداع الفني ، وهذا هو نفسه ما لا حظ به عبد القاهر الجرجاني من
قبل إذ فرّق بين « المفسر » و « التفسير » جاعلاً مزية المفسر في
« كون الدلالة في المفسر دلالة معنى على معنى ، وفي التفسير دلالة
لفظ على معنى » (٣) .

(١) السابق ص ١٨١ .

(٢) فيش : نقلاً عن : المعنى الأدبي ص ١٨٤ .

(٣) الدلائل : بتحقيق شاکر ص ٤٤٥ .

والعلة في ذلك كما يقول د . عز الدين اسماعيل : « أن عملية التفسير تأخذ في الحسبان سياق النص ، وسياق الموقف ، فضلاً عن الأعراف والتقاليد في المجتمع ، والمعطيات الحضارية بصفة عامة ، وأن هذه العناصر جميعها متضافرة ، حتى إن غياب واحد منها قد يفسر عملية التفسير أو يعطلها » (١) .

ولعل عبد القاهر — هنا — يقصد بالتفسير « فك الشفرة » التي تفصح عن الغرض ، في حين يعنى بـ « المفسّر » المعنى الأدنى ، وهذا الأخير مؤسس على الاختلاف « ولا يغرّنك قول الناس » قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه ، فإنه تسامح منهم « ولا يعقل أن يكون المؤدى واحداً فإن عقل ذلك فإن صطن يفضى بصاحبه إلى جهالة عظيمة . ولقد ربط هذا البلاغى العرب ربطاً صريحاً بين التأويل والتفسير قال : « واعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئاً أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر ، وهو الذى وسّع حد التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير » (٢) فعلى الرغم من أنه يفسح المجال لتعدد المعانى في البناء الواحد فإن المزية لا تزال « للمفسّر » لتضمنه « معنى المعنى » الذى يرتبط بمعنى اللفظ لا باللفظ .

بهذا يكون عبد القاهر قد أدرك الحدّ الفاصل في « التأويل » بين المعنى « الإبلاغى » و « المعنى الأدنى » وهو ما يحكمه القياس —

(١) فصول : المجلد السابع — العددان - الثالث والرابع ١٩٨٧ ص ٤٤ .

(٢) الدلائل

عادة — على نموذج سابق ، فإذا وافقه كان محاكاة له ، وإذا عدل عنه كانت المسافة في العدول هي شكل الإبداع الذي يتجلى فيه البصر بشأن البلاغة ، وإحداث الصور في المعانى ، والحذف الذى يجلب الغموض الفنى . فـ « سبيل المعانى سبيل أشكال الحلى ، كالحاتم والشنف والسوار ، فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غفلا ساذجا ، لم يعمل فيه صانعه شيئا ، أكثر من أن يأتى بما يقع عليه اسم الحاتم إن كان خاتما ، كذلك سبيل المعانى ، أن ترى الواحد منها غفلا ساذجا عاما موجوداً في كلام الناس كلهم ، ثم تراه في نفسه وقد عمد إليه البصر بشأن البلاغة ، وإحداث الصور في المعانى ، فيصنع فيه ما يصنع الصانع الحاذق ، حتى يغرب في الصنعة ، ويدق في العمل ، ويدع في الصياغة ، وشواهد ذلك حاضرة ، لك كيف شئت ، وأمثله نصب عينيك من أين نظرت » (١) .

فالمعنى « الإبلاغى » محكوم بالاتفاق ، وهو ما لا يستدعى تأويلا ، أما المعنى « الأدبى » فهو حقل التأويل ومسرحة وكما أن التحديد الفارق بين المحاكاة والأدبية منوط بعمل القياس أو حرية الخروج عن النموذج لدى المتلقى فإن دور المبدع (المتكلم) لا يقل أهمية في مقدار خصوصية بنائه للنظوم التى تتجلى فيها معانى النحو تجليا أدبيا فنحن « إذا أضفنا الشعر . أو غير الشعر من ضروب الكلام — إلى قائله ، لم تكن إضافته له من حيث هو كالم وأوضاع لغة ، ولكن حيث توخى فيها « النظم » الذى بيننا أنه عبارة عن توخى معانى النحو في معانى الكلم ... وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغى لنا أن ننظر في الجهة التى يختص منها الشعر بقائله ، وإذا نظرنا وجدناه يختص به من جهة توخيه في معانى الكلم بمعزل عن الاختصاص ، ورأينا حالها

(١) السابق ص ٢٤٣ .

معه حال الإبريسم (خيوط الحرير) مع الذى ينسج منه الديباج
وحال الفضة والذهب مع من يصوغ منهما الحلى ، فكما لا يشتبه
الأمر فى أن الديباج لا يختص بناسجه من حيث الإيسم والحلى بصائغها
من حيث الفضة والذهب ، ولكن من جهة العمل والصناعة ، كذلك
ينبغى ألا يشتبه أن الشعر لا يختص بقائله من جهة أنفس الكلم
وأوضاع اللغة ^(١) ولعل الاحتراز الأخير فى النص السابق هو
ما يتضمن الإشارة إلى دور البناء اللغوى الخاص وأهمية مشاركته فى
تحديد الدلالة بالاشتراك مع كل من المبدع والمتلقى .

(١) السابق ص ٣٦٢ .

التأويل بين الوهم والخيال

الخيال ملكة إرادية واعية بها يصنع المبدع عالماً رمزياً يوازي به عالم الشهادة ، أو عالماً فنياً أسمى من العالم الواقعي المادي . وهو عند « كورديج » ثلاثة أنماط :

الخيال الأولي :

وهو عبارة عن تلك القوة الحيوية أو الأساسية التي تجعل الإدراك الإنساني ممكناً . وهذا النوع من الخيال هو تكرار في الفكر المحدد لعملية الخلق المطلق .

الخيال الثانوي :

هو صدى للخيال الأساسي يشبهه في نوع فاعليته ولا يختلف عنه إلا في الدرجة والوظيفة ، التي تحلل وتركب وتذيب لكي تعيد خلق العمل الأدبي في هيئة جديدة ، وهو أيضاً القوة التي بواسطتها تستطيع صورة معينة أن تستحوذ على سائر صور العمل المبدع .

وهذا النمط من الخيال هو أساس سر العبقرية في الفن بل في الشعر على وجه الخصوص إذ يجعل الداخلي خارجياً والخارجي داخلياً من خلال العلاقة الجوهرية التي تقوم بين الذات الإنسانية والصيغة الخارجية .

الوهم :

وينشأ حيناً لا يكون الخيال نشيطاً ، ويعمل وفق قانون التداعي

لذا فإنه يخلو من النشاط الإبداعي وطبيعته آلية ميتة . « ويمكن النظر إلى الخيال بوصفه مفهوماً أساسياً في شبكة المفاهيم التي تتكون منها أية نظرية أدبية ، كما يمكن النظر إليه بوصفه فاعلية أساسية في أى ممارسة إبداعية للأدب »^(١) . فالخيال — فضلاً عن كونه أسس الإبداع الشعري — هو أيضاً ذلك النشاط الرئيسى الفاعل في أى نظرية أدبية ، وخاصة هذا النشاط المسمى بالتأويل .

فـ « التأويل » ملكة ذهنية تتسم بالإرادة والوعى والقدرة على تحليل الشعر — خاصة — وتفكيكه إلى أنظمتها الأساسية العميقة من أجل الالتقاء بالقاعدة التي تتصف بالمثالية والشمول .

وإذا كان الخيال يتصف بالإبداع المحاكى للمثال ، فالتأويل كذلك ، وإذا كان الخيال الثانوى بالذات يتميز بالنشاط والحركة ، فالتأويل فاعلية متنامية ، في قراءة النص تؤول إلى خلق صور من التفكير متعددة . إذاً بين « التأويل » الفعّال و « الخيال الثانوى » وشائج قرينة تؤنسنا في تطوير وسائل بحثنا واكتمال أدواته في معرض التفريق بين ما نطلق عليه « التأويل الخلاق » و « التأويل الوهمى » لأن « هذا الموضوع كثيراً ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة »^(٢) ، فمن خلال القول (أَهْلَكَ وَاللَّيْل) ومعناه إلحاق أهلك قبل الليل ، يرى ابن جنى أن النظرة السكونية التي تتعامل مع النحو تعاملآلياً تدعو « من لا درية له إلى أن يقول (أَهْلَكَ وَاللَّيْل) فيجبره » وهذا هو ما يماثل الوهم عند كولردج وهو ما أطلقنا عليه « التأويل الوهمى » ولكن مراعاة المعنى عند التقدير تصادر هذا النمط

(١) د . جابر عصفور — الخيال الشعري لدى الشباب — مجلة الفكر التونسية عدد ٢ نوفمبر

١٩٨٤ — ١٩٧ .

(٢) الخصائص ١/ ٢٧٩

التأويل ليكون التقدير « إلحق أهلك وسابق الليل »^(١) . وهذا هو ما أطلقنا عليه « التأويل الخلاق » والفارق بينهما في الدرجة والوظيفة أو كما يرى ابن جنى في باب « الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى » يقول : « ... فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه »^(٢) .

إذاً « التأويل الخلاق » هو ما يتضافر فيه التقدير مع المعنى أما « التأويل الوهمي » فهو ما يخالف فيه المعنى التقدير ، وهو مردود عند ابن جنى وإلا حكم عليه بالشذوذ والفساد . وإدراك الفرق بين التمثيلين هو الذى سوغ له قبول ما أنشده الأصمعي في جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا ، ممدوداً مقيداً التزم الشاعر في قوافيه كلها الجر إلا بيتاً واحداً :

يستمسكون من حذار الإلقاء بتلعات كجذوع الصبيصاء
ردي ردي وزد قطاة صماء كذرية أعجبها ثرؤ الماء
تطرد قوافيها كلها على الجر إلا بيته :

كأنها وقد رآها الرؤاء

يقول ابن جنى : « والذى سوغه ذاك — على ما التزمه في جميع القوافي — ما كتنا على سمته من القول . وذلك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجر من هذا الموضع ، فجاز

(١) الخصائص ١/ ٢٧٩ .

(٢) السابق ١/ ٢٨٤ .

أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات وكأنه لذلك لم يخالف»^(١) في حين كان بيت الفرزدق^(٢) :

وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف
مما استفاضت فيه أو هام المؤولين قال البغدادي : « وهذا البيت
صعب الإعراب »^(٣) وذكر الزمخشري أن هذا البيت « لا تزال الركب
تصطك في تسوية إعرابه »^(٤) وقال ابن قتيبة : « رفع الفرزدق آخر
البيت ضرورة وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم
يأتوا فيه بشيء يرتضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل
ما أتوا به احتيال وتمويه »^(٥) وذكر العلامة الشيخ محمود شاكر أن
بيت الفرزدق « مما اشتجرت عليه ألسنة النحاة ، ولكنه بقي مرفوعاً
حيث هو وقد تناقل الرواة سؤال عبد الله بن أبي إسحاق للفرزدق
حين قال : بم رفعت « أو مجلف » ؟ فقال : بما يسؤك وينوءك علينا
أن تقول وعليكم أن تتأولوا »^(٦) .

وفي « الانتصاف من الإنصاف » ذكر الشيخ محمد محي الدين عبد
الحميد أربعة تأويلات هي :

الأول :

أن قوله « مجلف » مبتدأ حذف خبره وتقدير الكلام : أو مجلف
كذلك .

(١) الخصائص ١ / ٢٨٠ .

(٢) ديوانه ٥٥٦ .

(٣) الخزانة ٥ / ١٤٤ .

(٤) المحصول للرازي ٥٦٠ .

(٥) طبقات فحول الشعراء - وراجع هذه الأقوال : هامش كتاب الشعر ١ / ٣١٣ .

(٦) كتاب الشعر ١ / ٣١٣ .

الثاني :

أن « مجلف » فاعل بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ،
والتقدير : أو يقى « مجلف » لأن قوله (لم يدع إلا مسحتا) معناه
بقي مسحت .

الثالث :

أن قوله « مجلف » معطوف على قوله « عض زمان » في أول البيت
وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف ، وليس اسم مفعول وتقدير الكلام
على هذا : وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال إلا مسحتا .

الرابع :

أن قوله « مسحتا » اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله
لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل ، وقوله « أو مجلف » معطوف
على الضمير المستتر في مسحت^(١) .

ولقد قال شارح المفضليات « ويروى أن عيسى بن عمر كان يروى
بيت الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلف

كما روى أبو جعفر بن حبيب البيت في كتابه النقائض برفع
مسحت ومجلف جميعا من غير تغيير في صدر البيت وخرجها ابن
الأعرابي على أن التقدير : لم يدع من المال إلا أن يكون مسحت أو
مجلف وخرجه على ذلك ابن جني^(٢) .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٨ - ١٨٩ .

(٢) راجع : الإنصاف ١٨٩/١ والخصائص ٩٩/١

غير أن الحمل على المعنى كان وراء التأويل الذى عزاه صاحب
الانتصاف إلى أئى على الفارسي، وقد نقل هذا الأخير البيت من
« التأويل الوهمى » إلى « التأويل الإبداعى » بقوله : « قد أنشد :
« إلا مسحنا وإلا مسحُ » نصبا ورفعاً ، فمن نصبه كان « يَدْعُ »
من التَّرك ، و « مُسَحَّتْ » مفعول الترك ، وحمل مجلف بعده على
المعنى ، لأن معنى « لم يدع من المال إلا مسحنا » تقديره : لم يبق من
المال إلا مسحُ ، فحمل « مجلف » على ذلك » (١) .

(١) كتاب الشعر ٢ / ٥٣٨ .

الخاتمة

لم يكن منطلقى في درس التأويل أفكار هيدجر أو غادامير أو دريدا نفسه ، إنما كان المنطلق الأساسى لبسط هذه الفكرة وتجليتها هو جهود النحاة العرب ذاتها واضعاً في اعتبارى عاملين واقعيين : الظرف التاريخى ، والسياق الثقافى الذى ورد فيه النص .

وقد تمخضت هذه الدراسة الأولية عن نتائج عديدة أبرزها ما يلى :

١ — أن دلالة الشعر هى ناتج التفاعل بين قصد المبدع وإدراك المتلقى والنص ، وأن خبرة النحوى فى هذه الحالة تتجلى فى قدرته على إعادة بناء هذا المقصد الإبداعى .

٢ — توصلنا من خلال هذه التقليلات التأويلية إلى أن الكشف عن المعنى لا يتحقق إلا بأدوات لغوية وهنا تكمن الفلسفة اللغوية التى نشأت فى أحضان الإجراء اللغوى ذاته .

٣ — ومن خلال هذه التقليلات والاحتمالات النحوية يكشف النقاب عن تنوع الأساليب ويفصح من ثم عن النشاط الإنسانى فى إنتاج دلالة الشعر ، فضلاً عن كون الخبرة النحوية — بتنوع الأداء — برهانا على فطنة الشعراء وفقههم النحوى فى إبداع الشعر .

٤ — تبين أيضاً أنه من خلال مقارنة الأنظمة النحوية بعضها ببعضها الآخر وربط ما يتمخض عن ذلك بالواقع الحضارى كان يتم عن وعى بمفهوم الشعر ووظيفته المتنوعة .

٥ — وأخيراً — برهنت أساليب النحاة في التحاور مع تجارب المبدع اللغوية على أن اسطاطيقية الشعر لا تكتمل إلا في التحقق الأسلوبى الذى — بدوره — يمثل نقطة الالتقاء بين المبدع والمتلقى .

المصادر والمراجع

- ★ الاتمدى (سيف الدين أبو الحسن على بن أبي على بن محمد) :
— الإحكام فى أصول الأحكام — مطبعة المعارف بمصر ١٩١٤ م .
- ★ د . ابراهيم أنيس :
— من أسرار اللغة — الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة والطبعة السادسة .
- ★ ابن أبى الإصبع :
— بديع القرآن — تحقيق د . حفنى محمد شرف — دار نهضة مصر للطبع والنشر — القاهرة — الطبعة الثانية .
- ★ ابن الأنبارى :
— الإنصاف فى مسائل الخلاف — مطبعة السعادة بمصر ١٩٨٠ .
— الإنصاف ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد — دار الفكر .
- ★ ابن تيمية :
— منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية — المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢١ هـ .
- ★ ابن جنى :
— الخصائص — تحقيق محمد على النجار — مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢ .
— الخصائص : الطبعة الثانية — دار الهدى — بيروت .
— الخاطريات — تحقيق على ذو الفقار — دار الغرب الإسلامى — بيروت — لبنان ١٩٨٨ .

- ★ ابن السراج :
— الأصول في النحو — تحقيق عبد المحسن الفنلي — مطبعة النعمان
والنجف ١٩٧٣ .
- ★ ابن القيم الجوزية :
— إعلام الموقعين — إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- ★ ابن كثير :
— تفسير القرآن العظيم — دار المعرفة بيروت ١٣٨٨ — ١٩٦٩ .
- ★ ابن مضاء :
— الرد على النحاة — تحقيق د . محمد ابراهيم البناء — دار
الاعتصام — الطبعة الأولى ١٣٩٩ — ١٩٧٩ .
- ★ ابن منظور :
— لسان العرب — دار صادر بيروت ١٩٥٦ .
- ★ ابن هشام الأنصاري :
— شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب — المكتبة التجارية
الكبرى بمصر .
- مغنى اللبيب — تحقيق وتعليق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد
الله ، مراجعة سعيد الأفغاني — دار الفكر ١٩٧٢ .
- ★ ابن يعيش :
— شرح المفصل — إدارة الطباعة المنيرية .
— شرح المفصل — عالم الكتب — بيروت .
- ★ أبو جعفر النحاس :
— شرح أبيات سيويه — تحقيق د . زهير غازي — النهضة العربية .

- ★ أبو حيان النحوى :
— البحر المحيط — مطابع ومكتبة النصر الحديث بالرياض .
- ★ أبو زيد الأنصارى :
— النوادر — تحقيق د . عبد القادر أحمد — دار الشروق بيروت
١٤٠١ — ١٩٨١ .
- ★ أبو سعيد السيرافى :
— ما يحتمل الشعر من الضرورة — تحقيق د . عوض بن حمد
القوزى مطابع الفرزدق التجارية — الرياض —
١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- ★ أبو على الفارسى (الحسن بن أحمد بن عبد الغفور) :
— كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب — تحقيق وشرح
د . محمود الطنائى — مكتبة الخانجى بالقاهرة — الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ★ أبو القاسم الزجاجى :
— الإيضاح فى علل النحو — تحقيق مازن المبارك ١٩٥٩ م .
- ★ أحمد بن مصطفى :
— مفتاح السعادة — تحقيق كامل بكرى وآخر — دار الكتب
الحديثة .
- ★ د . أحمد السيد :
— التصور اللغوى عند الأصوليين — دار المعرفة الجامعية —
الاسكندرية .
- ★ الأزهرى :
— تهذيب اللغة — تحقيق ابراهيم الإييارى — دار الكاتب العربى
١٩٦٧ .

- ★ الأشموني :
— شرح الأشموني على ألفية بن مالك — دار الفكر للطباعة والنشر
الطبعة الثالثة ١٣٩٤ — ١٩٧٤ .
- ★ الأصفهاني :
— المفردات في غريب القرآن — تحقيق سيد كيلاني — مطبعة
ومكتبة الحلبي وأولاده ١٩٦١ .
- ★ الأعلام الشنتمرى (يوسف بن سلمان بن عيسى) :
— النكت في كتاب سيويه — تحقيق د . زهير عبد المحسن
سلطان — منشورات معهد المخطوطات العربية الكويتية
١٤٠٧ — ١٩٨٧ .
- شرح الشواهد (المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر
الأدب) على حاشية الكتاب لسيويه .
- ★ الإمام الرازي :
— التفسير الكبير — العامرية الشرفية بالقاهرة ١٣٠٨ هـ
الاسكندرية .
- ★ د . تمام حسان :
— مقالات في اللغة والأدب — مطبوعات معهد اللغة العربية بجامعة
أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م .
- ★ د . جابر عصفور :
— الخيال الشعري لدى الشابي — مجلة الفكر التونسية عدد (٢)
نوفمبر ١٩٨٤ .
- ★ الجرجاني (عبد القاهر) :
— المقتصد في شرح الإيضاح — تحقيق د . كاظم بحر المرجان وزارة
الثقافة العراقية بغداد ١٩٨٢ .

- دلائل الإعجاز — تحقيق محمد رشيد رضا — القاهرة ١٩٦١ م .
- دلائل الإعجاز — تحقيق د . محمد خفاجى — القاهرة ١٩٦٩ م .
- دلائل الإعجاز — تحقيق د . محمود شاكر — الخانجى — القاهرة ١٩٨٤ م .
- أسرار البلاغة تحقيق د . عبد المنعم خفاجى — الطبعة الثالثة — مكتبة القاهرة ١٩٧٩ م .
- ★ الجوهري :
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية — تحقيق أحمد عبد الففور عطار — دار العلم للملايين — الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م .
- ★ دائرة المعارف الإسلامية — الترجمة العربية .
- ★ دائرة المعارف الإسلامية — إعداد ابراهيم خورشيد وآخرين — طبعة الشعب — القاهرة ١٩٣٣ م .
- ★ الراغب الأصفهاني :
- مقدمة التفسير (ملحقة بكتاب تنزيه القرآن عن المطاعن) مطبعة الجمالية — القاهرة — الطبعة الأولى ١٣٢٩ هـ .
- ★ الزبيدى :
- تاج العروس — منشورات دار مكتبة الحياة — بيروت — الطبعة الأولى ١٣٠٦ .
- ★ الزركشى :
- البرهان فى علوم القرآن — تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم — عيسى البابى الحلبي وشركاه .

- ★ الزمخشري :
 — أساس البلاغة — كتاب الشعب ١٩٦٠ م .
- ★ سيبويه :
 — الكتاب طبعة المطبعة الأميرية — بولاق .
 — الكتاب — تحقيق عبد السلام هارون — دار القلم
 ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٦ م .
- ★ السيوطي :
 — الأشباه والنظائر — تحقيق عبد الرؤوف سعد — مكتبة الكليات
 الأزهرية ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م .
 — مع الهوامع — تحقيق عبد السلام هارون — دار البحوث
 العلمية — بيروت .
 — مع الهوامع — دار المعرفة بيروت .
 — بغية الوعاة ١٣١٥ هـ مصر .
 — الاقتراح في علم أصول النحو تحقيق أحمد قاسم — مطبعة السعادة
 بمصر ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦ م .
- ★ الشافعي :
 — الرسالة — تحقيق أحمد شاكر — الحلبي بالقاهرة ١٩٤٠ م .
- ★ الشاطبي :
 — الموافقات في أصول الأحكام — تحقيق محمد محيي الدين عبد
 الحميد — مطبعة المدني — القاهرة ١٩٦٩ م .
- ★ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة :
 — محمد محيي الدين عبد الحميد — مطبعة السعادة ١٩٦٠ م .

- ★ د . شكرى محمد عياد :
— اللغة والإبداع — طبعة دار إلياس بالقاهرة ١٩٨٨ م .
- ★ د . شوقي ضيف :
— المدارس النحوية — دار المعارف بمصر .
- ★ د . طه حسين :
— مقدمة كتاب النثر بالقاهرة ١٩٣٩ م .
- ★ عباس حسن :
— اللغة والنحو بين القديم والحديث — الطبعة الثانية — دار المعارف بمصر .
- ★ د . عبد الحميد طلب :
— تاريخ النحو وأصوله — مكتبة الشباب بالقاهرة .
- ★ عبد القادر البغدادي :
— خزانة الأدب — المطبعة السلفية — القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- خزانة الأدب — تحقيق عبد السلام هارون — دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م .
- ★ د . على أبو المكارم :
— أصول التفكير النحوى — منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٣ م .
- ★ على النجدى ناصف :
— من قضايا اللغة والنحو — مكتبة نهضة مصر بالقاهرة .
- ★ الغزالي :
— المستصفى من علوم أصول الدين — الأميرية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ .

- ★ الفرزدق :
— ديوانه — نشر الصاوى ١٣٥٤ هـ .
- ★ الفيروز آبادى :
— القاموس المحيط — دار الفكر — بيروت .
- ★ القرطبى :
— تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) عن طبعة دار الكتب
المصرية — الطبعة الثالثة — دار الكاتب العربى
١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م .
- ★ الماترىدى :
— تأويلات أهل السنة — تحقيق ابراهيم عوضين وآخر — المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية — القاهرة ١٩٧١ .
- ★ المبرد :
— المقتضب — تحقيق عزيمة — المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
القاهرة ١٣٨٨ هـ .
- ★ د . مهدى الخزومى :
— مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو — الطبعة
الثانية — مصطفى البانى الحلبي ١٣٧٧ هـ — ١٩٥٨ م .
- ★ د . محمد عيد :
— أصول النحو العربى — عالم الكتب — القاهرة ١٩٧٣ م .
- ★ د . مصطفى ناصف :
— اللغة بين البلاغة والأسلوبية — النادى الأدبى بجدة
١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ م .

★ د . محمود خفاجی :

— فی العقيدة الإسلامية والاعتزال ۱۳۳۹ هـ — ۱۹۷۹ م .

★ ولیم رای :

— المعنى الأدبی — من الظاهراتية إلى التفكيكية — ترجمة يوثيل

یوسف عزیز — دار المأمون للترجمة والنشر — بغداد ۱۹۸۷ م .

الفهرس

الموضوع رقم الصفحة

مقدمة ٥

القسم الأول

المفهوم والمعنى

- ١ — المعنى اللغوى للتأويل ١٢
- ٢ — التأويل عند الأصوليين ١٤
- ٣ — التأويل عند المفسرين ١٧
- ٤ — التأويل عند النحاة ٢٢
- ٥ — كيف انتقل التأويل إلى النحو ٢٧
- أ — المصدر الأول ٢٧
- ب — المصدر الثانى ٣١
- ١ — العامل ٣١
- ٢ — العلة ٣٩
- ٦ — القصد (المعنى) والتأويل ٤٥
- ٧ — النحوية الخاصة سمة الشعر ٥٦

القسم الثاني

الإجراء والفلسفة

رقم الصفحة

- ١ — الحمل على المعنى ٦٩
- أ — ٦٩
- ب — ٨٠
- ١ — تذكر المؤنث ٨٠
- ٢ — تأنيث المذكر ٨٢
- ٣ — معنى الواحد في الجماعة ٨٤
- ٤ — معنى الجماعة فيما دونها ٨٦
- ٥ — وضع المفرد على معنى المثنى ٨٧
- ٦ — المثنى على غير معناه ٨٨
- ٧ — حمل الشرط وجوابه على معناه دون لفظه ٩١
- ٢ — التأويل بين الصنعة والفن ٩٣
- ٣ — التأويل بين الوهم والخيال ١٠٤
- الخاتمة ١١١
- المصادر والمراجع ١١٣



Organization of the National Library
٩٢ / ٧٤ شارع الدلتا
I.S.B.N. 977-00-3830-6

مركز الدلتا للطباعة
٧٤ شارع الدلتا - اسبورتنج
تليفون : ١٥١٩٢٣

To: www.al-mostafa.com